الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

مساهمة التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي في العلوم التجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

- حريحيري كنزة
- زراري مبروكة

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

أ.د/ – بلغلام نور الدين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
حمودي دلال	محاضر أ	رئيسا	بسكرة
بلغلام نور الدين	محاضر ب	مقررا	بسكرة
صيفي وليد	محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي :2025/2024

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تتيسر الصعاب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير من علّم وخير من ربّى.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا المشرف الدكتور بلغلام نور الدين، على ما قدمه لنا من دعم وتوجيه طيلة فترة إعداد هذا العمل، وعلى سعة صدره، وملاحظاته القيمة التي ساعدتنا في تطوير هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة القسم على ما بذلوه من جهد طيلة سنوات التكوين، وعلى ما قدموه لنا من علم ومعرفة ، اللذان كانا الأساس المتين لإنجاز هذا العمل.

جزى الله الجميع خير الجزاء، ووفقنا لما يحبه ويرضاه .

اهداء

أهدي تحياتي، واحترامي، وامتناني العميق إلى عائلتي الكريمة، إخوتي وأخواتي، ووالدي العزيز، وعلى رأسهم جميعًا أمي الغالية "مصمودي حدة"، التي لولا دعاؤها وحنانها وتضحياتها، وبفضل الله عز وجل، لما كنت لأصل إلى ما أنا عليه، ولما استطعت أن أتجاوز صعاب الحياة.

إليكِ يا حبيبة قلبي، يا منبع الحب والطمأنينة، كل الحب والاحترام...

أمي، أنتِ فخري، وسندي، ونوري في دربي.

زراري مبروكة

اهداء

إلى عائلتي العزيزة :

أنتم النبع الذي أستقيت منه دعمي ، والسند الذي أعانني على المضي قدما

لكم كل الامتنان على مابذلتموه من حب وتضحيات ، فهذا العمل ثمرة صبركم وتشجيعكم المستمر لي

جزاكم الله عني خير الجزاء ورفع قدركم في الآخرة .

حريحيري كنزة

ملخص الدراس

في ظل التحديات البيئية المتفاقمة، وعلى رأسها التغير المناخي، تبرز التجارة الخضراء كخيار استراتيجي يهدف إلى التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال دعم السلع والخدمات الصديقة للبيئة واعتماد سياسات إنتاج واستهلاك مستدامة. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية، عبر تحليل مفاهيمها، وآلياتها، والسياسات الداعمة لها، مع تسليط الضوء على تجارب رائدة كالاتحاد الأوروبي والصين. وتنبع أهمية الموضوع من تزايد الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأخضر، والتوجه نحو أنماط تجارية مستدامة تعزز التنافسية وتحدّ من الآثار البيئية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، وانتهت إلى نتائج تؤكد على الدور المتصاعد للتجارة الخضراء كأداة استراتيجية في بناء علاقات تجارية دولية قائمة على معايير بيئية صارمة، رغم التحديات التي لا تزال تعيق اندماج الدول النامية في هذا المسار. وخلصت إلى أن التحول نحو التجارة الخضراء لم يعد خيارًا، بل ضرورة لبلوغ تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.

كلمات مفتاحية: التجارة الخضراء، التجارة الدولية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، السياسات البيئية، التنافسية، التغير المناخي.

Abstract:

In the face of growing environmental challenges like climate change, green trade offers a strategic path to balance economic growth and environmental protection. This study explores how green trade enhances international trade through sustainable goods, policies, and key global experiences such as the EU and China. Using a descriptive and case study approach, findings highlight green trade's increasing importance in shaping environmentally responsible global commerce. The transition to green trade is now a necessity for sustainable development.

Keywords: Green trade, international trade, sustainable development, green economy, environmental policies, competitiveness, climate change.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الفروقات بين التجارة الخضراء والتجارة التقليدية	26
2	تطور صادرات السلع الخضراء (2018 ـ 2022)	55
3	تطور نسبة السلع المستوردة المطابقة للمعايير البيئية في بعض الدول (2018–2022)	57
4	خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء	59
5	تأثير التجارة الخضراء على حصة السوق والدخل القومي وكفاءة الموارد في الفترة (2018–2022)	62
6	تطور مؤشرات التجارة الخضراء والاستثمار في الابتكار وأثرها على التوازن الاقتصادي المستدام (2018–2022)	63

فهرس المحتويات

شكر و عرفان.....

اهداء .....

ملخص الدراسة .....

قائمة الجداول.....

فهرس المحتويات.....

مقدمة.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول : الإطار النظري المفاهيمي للتجارة الخضراء والتجارة الدولية

تمهيد 10

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التجارة الخضراء.....11

المطلب الأول : نشأة مفهوم التجارة الخضراء 11

المطلب الثاني: تعريف التجارة الخضراء و أبعادها.....12

المطلب الثالث: الفروقات بين التجارة الخضراء والتجارة التقليدية.....14

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية.....17

المطلب الاول : تعريف التجارة الدولية وأهميتها 17

المطلب الثاني : نظريات التجارة الدولية 18

المطلب الثالث : عوامل تطور التجارة الدولية.....20

المبحث الثالث : دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية 23

المطلب الاول : دور التجارة الخضراء في إعادة تشكيل المبادلات الدولية 23
المطلب الثاني : أدوات السياسة التجارية الداعمة للانتقال إلى التجارة الخضراء 25
المطلب الثالث : مساهمة الاتفاقيات الدولية في تحقيق الانسجام بين الأهداف البيئية والتجارة 27
خلاصة الفصل 30
الفصل الثاني: قراءة في تجارب بعض الدول الناجحة في التجارة الخضراء
تمهيد 33
المبحث الأول: التجربة الأوربية في التجارة لخضراء 34
المطلب الأول: السياسات البيئية المرافقة للتبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي 34
المطلب الثاني: الأطر التشريعية التنظيمية الداعمة للممارسات المستدامة 37
المطلب الثالث : مساهمة الاتحاد الأوربي في صياغة معايير دولية للتجارة البيئية ...38
المبحث الثاني : تجربة الصين في تعزيز الصادرات الخضراء 40
المطلب الاول : استراتيجيات الانتاج النظيف في الصناعات التصديرية 40
المطلب الثاني : التوجهات الحكومية نحو الاقتصاد الدائري والتجارة الخضراء 42
المبحث الثالث : مساهمة مؤشرات التجارة الخضراء فى تشكيل مؤشرات الاقتصاد والتجارة الدولية 45
المطلب الأول: اثر مؤشرات التجارة فى على الصادرات والواردات 45
المطلب الثاني: مساهمة دعم التجارة الخضراء فى تحريك مؤشراة التشغيل و البطالة .50

المطلب الثالث: ارتباط مؤشرات التجارة الخضراء بمستويات الدخل القومي والمنتجات الخضراء 52

خلاصة الفصل 57

خاتمة 59

قائمة المراجع 61

مقدمة

مقدمة

في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة، ولا سيما التغير المناخي، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في نماذج التنمية الاقتصادية التقليدية، بما فيها أنماط التجارة الدولية. ومن هذا المنطلق، ظهرت التجارة الخضراء كآلية حديثة تهدف إلى التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وحتمية الحفاظ على البيئة، من خلال تشجيع تبادل السلع والخدمات ذات الأثر البيئي الإيجابي، واعتماد ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة.

تسعى التجارة الخضراء إلى تقليص البصمة الكربونية للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز دور الطاقة المتجددة، ودعم المنتجات الصديقة للبيئة، مما يجعلها خيارًا استراتيجيًا للدول الساعية إلى تحسين صورتها البيئية وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وقد بدأت الدول والمؤسسات الدولية في تبني سياسات تجارية وتشريعية تشجع على الانتقال نحو هذا النمط الجديد من التجارة، ما جعل منها موضوعًا محوريًا في النقاشات الاقتصادية والبيئية المعاصرة.

1. الاشكالية

رغم الإمكانات الكبيرة التي توفرها التجارة الخضراء على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى قدرتها الفعلية على تعزيز التجارة الدولية، خاصة في ظل التفاوت الكبير في الإمكانيات البيئية والتكنولوجية بين الدول. ومن هنا تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية؟

2. الأسئلة الفرعية

انطلاقًا من الإشكالية الرئيسة حول دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في توضيح مختلف أبعاد الموضوع، وهي كالتالي:

- ما هو المفهوم الدقيق للتجارة الخضراء؟
- ما المقصود بالتجارة الدولية وما أهم خصائصها؟
- ما هي الأدوات والسياسات التجارية التي تساهم في دعم الانتقال نحو التجارة الخضراء؟

3. فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تفترض هذه الدراسة ما يلي:

- تُعد التجارة الخضراء نمطًا تجاريًا حديثًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.
- تلعب التجارة الدولية دورًا أساسيًا في ربط الأسواق وتبادل السلع والخدمات، ويمكن أن تتأثر إيجابًا عند تبني معايير الاستدامة البيئية.
- تساهم الأدوات والسياسات التجارية الخضراء، مثل الحوافز الضريبية والدعم الحكومي والتشريعات البيئية، في تسهيل الانتقال نحو نموذج تجاري أكثر استدامة يدعم التوسع في التجارة الدولية.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا حديثًا واستراتيجيًا في آن واحد، يتمثل في التجارة الخضراء، التي أصبحت خيارًا محوريًا للدول والمؤسسات الساعية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. كما تكتسي هذه الدراسة أهمية من الجوانب التالية:

- تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية من خلال توضيح مفاهيم التجارة الخضراء والتجارة الدولية، والعلاقة المحتملة بينهما في ظل التحولات البيئية العالمية.
- تقدم إطارًا تحليليًا يمكن أن تستفيد منه الدول، خاصة النامية منها، في بلورة سياسات تجارية خضراء تُمكنها من تحسين موقعها التنافسي في السوق العالمية.
- تواكب التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، والاهتمام الدولي المتزايد بقضايا البيئة والتغير المناخي، مما يجعلها ذات صلة وثيقة بصناع القرار والباحثين على حد سواء.

5. أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع "مساهمة التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية" نتيجةً لعدة اعتبارات علمية وواقعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة الدراسات العربية المتخصصة في هذا المجال مقارنة بالدراسات الأجنبية، ما يجعل من الموضوع فرصة للمساهمة في سد هذا الفراغ المعرفي.
- الرغبة الشخصية في التعمق في القضايا البيئية والاقتصادية المعاصرة، والتعرف على آليات الانتقال من الأنماط التجارية التقليدية إلى أنماط أكثر استدامة.
- الاهتمام العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة، وما يترتب عنه من تحولات في السياسات التجارية نحو تبني ممارسات تراعي البعد البيئي.
- الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقة بين البعد الاقتصادي والبيئي، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي بسبب التغيرات المناخية، ما يفتح المجال أمام البحث في دور التجارة الخضراء كبديل مستدام.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أبرزها:

- تحديد مفهوم التجارة الخضراء وتوضيح خصائصها ومميزاتها مقارنة بالتجارة التقليدية.
- تبيان مفهوم التجارة الدولية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.
- تحليل العلاقة بين التجارة الخضراء والتجارة الدولية، وبيان دور مساهمة الأولى في تعزيز الثانية.
- التعرف على أهم الأدوات والسياسات التجارية الداعمة للانتقال نحو التجارة الخضراء، مع إبراز دور المؤسسات الوطنية والدولية في هذا المجال.
- رصد التحديات والفرص المرتبطة بتبني التجارة الخضراء، خاصة في الدول النامية، واقتراح توصيات عملية لتفعيل هذا النمط التجاري في إطار شراكات مستدامة.

7. المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعطيات النظرية حول مفهومي التجارة الخضراء والتجارة الدولية، وتحليل العلاقة التي تربط بينهما في ضوء الإشكالية المطروحة. كما تم توظيف أسلوب

دراسة الحالة بهدف تسليط الضوء على بعض التجارب العملية في هذا المجال، حيث تم اختيار الصين والاتحاد الأوروبي كنماذج بارزة لدول استطاعت التوفيق بين النمو الاقتصادي والانتقال نحو نمط تجاري أكثر استدامة. وقد مكّن هذا التوجه المنهجي من فهم أعمق لواقع التجارة الخضراء، واستنباط نتائج ذات طابع تطبيقي قابلة للاستفادة منها في سياقات مماثلة.

8. دراسات سابقة

الدراسة الأولى: دراسة من إعداد مناد العالية بعنوان: ''أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة – دراسة حالة فرنسا''، وهي مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة البيئة والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2013.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والبيئة، مع التركيز على مفهوم المنتجات الخضراء والإنتاج الأنظف، وذلك من خلال دراسة حالة في فرنسا. وتهدف الباحثة إلى تسليط الضوء على دور هذه المنتجات في تعزيز حماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد طُرحت الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى إمكانية أن تلعب المنتجات الخضراء دورًا مهمًا في حماية البيئة؟

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ضرورة تبني مفهوم التنمية المستدامة كخيار استراتيجي طويل الأمد.
- وجود توافق عالمي حول خطورة التدهور البيئي وضرورة مواجهته.
- أهمية التحكم في استغلال الموارد الطبيعية كوسيلة فعّالة لمنع تفاقم مشكلات التلوث.
- تزايد الوعي البيئي في مختلف المجتمعات، ما يعزز فرص الانتقال نحو أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.
- التأكيد على أهمية التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة كبديل صديق للبيئة.

الدراسة الثانية: دراسة من إعداد د. عبد الهادي مختار بعنوان: ''الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر''، المنشورة في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، جامعة تيارت، يونيو 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بسبل وآليات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، باعتباره مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد سعى الباحث من خلال هذا العمل إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، مع إبراز أهم أبعاد كل منهما، وتبيان العلاقة التكاملية بينهما، حيث يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض المفاهيم النظرية ذات الصلة، وتحليل واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ومختلف الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقد طُرِحَت الإشكالية المركزية التالية:

ما هي سبل وآليات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

- بدأت ملامح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر تظهر من خلال تبني سياسات مثل الضرائب البيئية، والتي تهدف إلى الحد من التلوث وحماية البيئة.
- سعت الجزائر أيضًا إلى إدخال إصلاحات في عدة قطاعات بهدف جعلها أكثر صداقة للبيئة، مثل الاعتماد على الطاقة الشمسية، وإنجاز السدود، وبرامج أخرى ذات طابع بيئي، رغم أنه لم يتم التطرق إليها بالتفصيل في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر قد أحرزت بعض النتائج الإيجابية في مسار الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات ومعوقات لا تزال تعرقل تحقيق الأهداف المنشودة، مما يتطلب مضاعفة الجهود الإصلاحية لتعزيز التحول الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الدراسة الثالثة: دراسة من إعداد أ. سمر هارون بعنوان: ''الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين''، منشورة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة غزة – فلسطين، ديسمبر 2019.

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانية تطبيق نموذج الاقتصاد الأخضر في فلسطين، بالاعتماد على استراتيجية انتقالية نحو اقتصاد قائم على مبادئ الاستدامة. وترى الباحثة أن فلسطين، بما تمتلكه من موارد بشرية وطبيعية، تتمتع بمقومات ملائمة لتبنّي هذا النموذج، بهدف تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها: القضاء على البطالة، الحد من الفقر، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل التجارب الدولية السابقة التي خاضت مسار التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والاستفادة منها من أجل تكييفها مع السياق الفلسطيني. كما سعت إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في دعم مسار التنمية المستدامة عبر دراسة أثره في عدة بلدان.

وقد طرحت الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم الاقتصاد الأخضر؟ وما هي أهدافه ومكانته في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها:

- يُعد الاقتصاد الأخضر المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، لما له من دور فعّال في خلق فرص عمل جديدة من خلال تطوير قطاعات متعددة مثل الطاقة المتجددة، الزراعة، والسياحة، وغيرها.
- يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات الفقيرة وزيادة دخولها، ما يسهم بدوره في الحد من الفقر، بالتوازي مع حماية البيئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

الدراسة الرابعة: دراسة من إعداد: يخلف أكرم بعنوان توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماستر في الاقتصاد جامعة أحمد دراية – أدرار السنة: 2020

تناولت هذه الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريع صديقة للبيئة، خاصة في ميدان الطاقات المتجددة في الجزائر. اعتمد الباحث على المنهجين التحليلي والوصفي.

الإشكالية:

ما هي آليات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر باستخدام الطاقات المتجددة؟

النتائج المتوصّل إليها:

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب آليات فعالة للتمويل والتخطيط.
- أهمية تبني برامج طويلة المدى مثل برنامج الطاقات المتجددة 2015–2030.

الدراسة الخامسة: دراسة من إعداد بتقة سمية بعنوان الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – الإمكانيات والتحديات مذكرة ماستر جامعة المسيلة السنة: 2021

تسلّط هذه الدراسة الضوء على مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات تحمي البيئة وتضمن نمواً اقتصادياً متواصلاً.

الإشكالية:

ما هي الإمكانيات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

النتائج المتوصّل إليها:

- الاقتصاد الأخضر يحقق التوازن في استخدام الموارد الطبيعية.
- وضعت الجزائر خططًا واستراتيجيات أولية للانتقال نحو اقتصاد صديق للبيئة.

9. هيكل الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم التجارة الخضراء وعلاقتها بالتجارة الدولية، وقد تم تقسيمها إلى فصلين رئيسيين ، وفقًا للمنهج الوصفي التحليلي، كما يلي:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخضراء والتجارة الدولية

يتناول هذا الفصل تأصيلًا نظريًا لمفهومي التجارة الخضراء والتجارة الدولية، من خلال ثلاثة مباحث أساسية.

المبحث الأول: يعرض نشأة مفهوم التجارة الخضراء، تعريفه وأبعاده، والفروقات بينه وبين التجارة التقليدية.

المبحث الثاني: يعرّف التجارة الدولية، يبرز أهميتها، يستعرض نظرياتها، ويعرض العوامل التي ساهمت في تطورها.

المبحث الثالث: يربط بين المفهومين، من خلال دراسة دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية، مع التركيز على آليات الانتقال إليها وأثر الاتفاقيات الدولية.

الفصل الثاني: يفحص تجارب الاتحاد الأوروبي والصين في التجارة الخضراء وسياساتها البيئية. كما يستعرض تأثير مؤشرات التجارة الخضراء على الاقتصاد الدولي، الصادرات، والبطالة.

10. صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي أثرت بشكل نسبي على مسار إنجازها، ومن أبرزها:

- قلة المراجع المتخصصة في موضوع التجارة الخضراء، خاصة باللغة العربية، حيث يعتبر هذا المجال حديثًا نسبيًا في الأدبيات الاقتصادية العربية، مما استدعى اللجوء إلى مراجع أجنبية ومصادر غير تقليدية.
- تشعب المفاهيم وتداخلها، لاسيما ما يتعلق بربط التجارة الخضراء بالتجارة الدولية، الأمر الذي تطلّب جهدًا إضافيًا في تحليل المفاهيم والمقاربة بينها بشكل دقيق ومتماسك.
- صعوبة الوصول إلى دراسات ميدانية أو تقارير حديثة توثق تأثير التجارة الخضراء في السياق العربي أو الإقليمي، وهو ما حدّ من إمكانية المقارنة أو التعميم في بعض النتائج.

الفصل الأول : الإطار النظري المفاهيمي للتجارة الخضراء والتجارة الدولية

تمهيد

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المعاصرة، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في السياسات والنماذج التجارية التقليدية، مما أدى إلى بروز مفهوم التجارة الخضراء كبديل يسعى لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة ومتغيرات السوق العالمي. يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول مفهومي التجارة الخضراء والتجارة الدولية، وكذا إبراز العلاقة بينهما.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول يعالج المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الخضراء، من خلال التطرق إلى نشأتها، تعريفها وأبعادها، ثم التمييز بينها وبين التجارة التقليدية.
- المبحث الثاني يتناول المبادئ الأساسية للتجارة الدولية، عبر عرض تعريفها، أهميتها، أهم نظرياتها، والعوامل التي ساهمت في تطورها.
- المبحث الثالث يُسلط الضوء على دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية، من خلال استعراض أثرها في إعادة تشكيل المبادلات الدولية، الأدوات السياسية الداعمة لهذا التحول، ومساهمة الاتفاقيات الدولية في تحقيق الانسجام بين التجارة وحماية البيئة.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التجارة الخضراء

يعد موضوع التجارة الخضراء من المواضيع الحديثة التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا في العصر الحالي، خصوصًا في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه العالم. يتناول المبحث الأول مجموعة من المفاهيم الأساسية التي ترتبط بهذا الموضوع، بدءًا من نشأة مفهوم التجارة الخضراء، مرورًا بتعريفه وأبعاده، وصولًا إلى الفروقات الجوهرية بين التجارة الخضراء والتجارة التقليدية. يهدف المبحث إلى تقديم رؤية شاملة حول أهمية هذا النوع من التجارة في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن البيئي، مع تسليط الضوء على جوانبها المختلفة.

المطلب الأول : نشأة مفهوم التجارة الخضراء

تعود نشأة مفهوم التجارة الخضراء إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، وبروز التحديات البيئية كقضية مركزية في السياسات الدولية. وقد ساهم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 (قمة الأرض) في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، حيث تم الاعتراف بأن التجارة الخضراء يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة على حد سواء. (بكدي، 2019، صفحة 29)

من هنا بدأ التأسيس النظري لفكرة "التجارة الخضراء"، التي تُعنى بخلق أنماط تجارية تشجع على استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، والحد من التلوث والانبعاثات، مع تحفيز الابتكار البيئي عبر الأسواق. وقد توسّع هذا المفهوم تدريجيًا ليشمل مجموعة من المبادئ والسياسات التجارية التي تهدف إلى تعزيز تجارة السلع والخدمات البيئية، وتوفير حوافز اقتصادية للقطاعات المنتجة بطريقة مستدامة. ويشير دليل "التجارة والاقتصاد الأخضر" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، في طبعته الثالثة، إلى أن التجارة الخضراء لم تعد مجرد اتجاه نظري، بل أصبحت مسارًا إستراتيجيًا اعتمدته العديد من الدول والمنظمات الدولية من أجل تحقيق التوازن بين التوسع التجاري وحماية البيئة. (بكدي، 2019، صفحة 30)

وقد ساعد هذا التوجه في إدماج القضايا البيئية ضمن أجندات السياسات التجارية، وتطوير اتفاقيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار البُعد البيئي، الأمر الذي منح مفهوم التجارة الخضراء طابعًا مؤسساتيًا واضحًا، وجعل منه ركيزة أساسية في الاقتصاد الأخضر العالمي. (بكدي، 2019، صفحة 30)

المطلب الثاني: تعريف التجارة الخضراء و أبعادها

الفرع الأول: : مفهوم التجارة الخضراء

تعددت تعاريف التجارة الخضراء نذكر منها:

التعريف الأول: تُشير التجارة الخضراء إلى تبادل السلع والخدمات التي تُنتج أو تُستهلك بطريقة تُقلل من الأثر البيئي السلبي، وتُعزز الاستدامة البيئية من خلال اعتماد ممارسات إنتاجية واستهلاكية صديقة للبيئة. (حسني، 2022، صفحة 24)

التعريف الثاني: التجارة الخضراء هي نوع من أنواع التجارة التي تراعي البيئة وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. تُعرف بأنها التجارة التي تتم وفقًا لمعايير بيئية، بحيث يتم إنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها بطريقة تُقلل من الأضرار البيئية وتُحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. (بيومي و الحسيني، 2019، صفحة 32)

التعريف الثالث: التجارة الخضراء هي منظومة اقتصادية تُعنى بتبادل السلع والخدمات التي تُنتج وتُوزع بطريقة تراعي الحفاظ على البيئة، وتقلل من استنزاف الموارد الطبيعية، مع الالتزام بالمعايير البيئية الدولية، بهدف تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. (لوصادي و بن داود، 2021، صفحة 51)

ومن خلال هذه التعريفات، نستنتج أنّ التجارة الخضراء تُعد توجّهًا اقتصاديًا حديثًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النشاط التجاري وحماية البيئة، من خلال اعتماد ممارسات إنتاج واستهلاك تُقلّل من الآثار البيئية السلبية، وتحافظ على الموارد الطبيعية. فهي ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل نموذج تنموي مستدام يسعى إلى دمج الأبعاد البيئية في العمليات التجارية لضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة واقتصاد مزدهر.

الفرع الثاني: ابعاد التجارة الخضراء

تتضمن أبعاد التجارة الخضراء مجموعة من الجوانب التي ترتبط بالبيئة، والاقتصاد، والمجتمع، والتشريعات، وتشكل الأساس لتحقيق تنمية مستدامة من خلال الأنشطة التجارية. إليك أهم أبعاد التجارة الخضراء (IISD & UNEP, 2015, pp. 17-25):

1. البعد البيئي

يُعد البعد البيئي جوهر التجارة الخضراء، حيث يركز على الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية. تسعى التجارة الخضراء إلى تقليل الأثر البيئي الناتج عن عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع، من خلال تبني ممارسات مستدامة كإعادة التدوير، والاستخدام الفعال للطاقة، والاعتماد على المصادر المتجددة. كما تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي وتقليل الانبعاثات الكربونية للمساهمة في مكافحة التغير المناخي.

2. البعد الاقتصادي

يساهم البعد الاقتصادي في تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة لا تضر بالبيئة. تدعم التجارة الخضراء الابتكار والاستثمار في الصناعات المستدامة والمنتجات الصديقة للبيئة، مما يفتح أسواقًا جديدة ويزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات. كما توفر فرص عمل في مجالات جديدة مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية، وتُشجع على كفاءة استخدام الموارد لتحقيق الفعالية الاقتصادية.

3. البعد الاجتماعي

يرتبط البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة. تهدف التجارة الخضراء إلى خلق وظائف خضراء آمنة ولائقة، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية. كما تسعى إلى توعية المستهلكين بأهمية السلوك الاستهلاكي المسؤول وتشجيعهم على اختيار المنتجات التي تحترم البيئة وحقوق العمال.

4. البعد التشريعي والقانوني

يمثل البعد التشريعي الإطار القانوني الذي ينظم التجارة الخضراء، من خلال سنّ قوانين وطنية واتفاقيات دولية تُلزم الفاعلين الاقتصاديين باحترام المعايير البيئية. تلعب التشريعات دورًا حاسمًا في تنظيم استخدام الموارد، وتحديد المواصفات البيئية للمنتجات، وفرض عقوبات على المخالفين. كما تضمن هذه القوانين الشفافية والتتبع في سلاسل التوريد وتُشجع الشركات على تحسين أدائها البيئي.

5. البعد التكنولوجي

يتمثل البعد التكنولوجي في تبني التقنيات الحديثة التي تساهم في الحد من التأثير البيئي للأنشطة الاقتصادية. تشمل هذه التقنيات الطاقة المتجددة، ومعالجة النفايات، وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والمراقبة البيئية. تسهم التكنولوجيا في تحسين كفاءة الموارد، وتقليل التكاليف البيئية، وفتح آفاق جديدة لتطوير منتجات وخدمات مستدامة.

المطلب الثالث: الفروقات بين التجارة الخضراء والتجارة التقليدية

رغم اشتراك التجارة الخضراء والتجارة التقليدية في كونهما نشاطين اقتصاديين يهدفان إلى تبادل السلع والخدمات، إلا أنهما يختلفان جذريًا من حيث الأهداف والممارسات والمعايير المعتمدة. وفيما يلي عرض مفصل لأبرز الفروقات بينهما:

1. الفرق في الهدف الأساسي

تركز التجارة التقليدية على تحقيق الربح المادي في المقام الأول، حيث يكون الدافع الرئيسي هو زيادة الأرباح والنمو السريع بغض النظر عن التأثيرات الجانبية على البيئة أو المجتمع. بالمقابل، تسعى التجارة الخضراء إلى تحقيق توازن بين العائد الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال اعتماد ممارسات مسؤولة بيئيًا تسهم في تنمية مستدامة طويلة المدى. (IISD & UNEP, 2015, p. 56)

2. الفرق في الاهتمام بالبيئة

في التجارة التقليدية، لا يُعدّ البعد البيئي أولوية، وغالبًا ما تؤدي ممارساتها إلى التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية بسبب غياب الرقابة أو ضعف الوعي. أما التجارة الخضراء، فتُولي اهتمامًا كبيرًا للبيئة، حيث تعتمد على

استراتيجيات تقلل من الأثر البيئي، مثل تقليل الانبعاثات وتدوير المواد والحفاظ على التنوع البيولوجي. (IISD & UNEP, 2015, p. 57)

3. الفرق في نوعية المنتجات والخدمات

تعتمد التجارة التقليدية على إنتاج منتجات تهدف إلى الكفاءة والتكلفة المنخفضة، حتى وإن كانت تحتوي على مواد ملوّثة أو غير قابلة لإعادة الاستخدام. في المقابل، تهدف التجارة الخضراء إلى توفير منتجات صديقة للبيئة، مصنوعة من مواد طبيعية أو معاد تدويرها، وتراعي المعايير البيئية في كامل دورة حياة المنتج. (لوصادي و بن داود، 2021، صفحة 59)

4. الفرق في سلاسل التوريد والإنتاج

تميل التجارة التقليدية إلى استخدام سلاسل توريد لا تُعير اهتمامًا كبيرًا للأثر البيئي، بل تركّز على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. أما التجارة الخضراء، فتسعى إلى بناء سلاسل إمداد مستدامة، تأخذ في الحسبان تقليل الانبعاثات الكربونية وتقليل الفاقد وتشجيع الشفافية في الإنتاج. (بيومي و الحسيني، 2019، صفحة 61)

5. الفرق في استخدام التكنولوجيا

غالبًا ما تستخدم التجارة التقليدية تكنولوجيا قديمة أو غير فعالة من حيث الطاقة، مما يساهم في زيادة التلوث. على العكس من ذلك، تعتمد التجارة الخضراء على تكنولوجيا نظيفة وحديثة مثل الطاقة الشمسية، والمعالجة البيئية، والذكاء الصناعي في مراقبة الأثر البيئي. (IISD & UNEP, 2015, p. 67)

6. الفرق في التشريعات والامتثال القانوني

التجارة التقليدية قد تتجاهل التشريعات البيئية أو تبحث عن ثغرات قانونية لتجنبها من أجل تخفيض التكاليف. أما التجارة الخضراء، فتُبنى على احترام صارم للتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالبيئة، وتُشجع على الامتثال الطوعي للمعايير البيئية كميزة تنافسية. (IISD & UNEP, 2015, p. 58)

7. الفرق في وعي المستهلك وتوجيهه

نادراً ما تهتم التجارة التقليدية بتوعية المستهلك حول الآثار البيئية لاستهلاك المنتجات، وتُركّز على السعر والمظهر. أما التجارة الخضراء، فتلعب دورًا تربويًا مهمًا، حيث تسعى إلى رفع وعي المستهلك وتوجيهه نحو أنماط استهلاك مستدامة ومسؤولة. (بكدي، 2019، صفحة 39)

8. الفرق في الأثر الاجتماعي

قد تُسهم التجارة التقليدية في خلق تفاوتات اجتماعية من خلال استغلال العمالة الرخيصة وظروف العمل السيئة. في المقابل، تهتم التجارة الخضراء بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرص على ضمان ظروف عمل عادلة، ودعم المجتمعات المحلية، وتمكين الفئات الضعيفة اقتصاديًا. (بكدي، 2019، صفحة 41)

ويمكن تلخيص الفروقات في الجدول التالي:

الجدول01: الفروقات بين التجارة الخضراء والتجارة التقليدية

المحور	التجارة الخضراء	التجارة التقليدية
الهدف	التنمية المستدامة	الربح السريع
البيئة	في صلب الاهتمام	غير أولوية
نوعية المنتجات	صديقة للبيئة وقابلة للتدوير	غالبًا غير صديقة للبيئة
الإنتاج والتوزيع	يدمج معايير الاستدامة	يركز على التكلفة والسرعة
التكنولوجيا	نظيفة وحديثة	تقليدية وأحيانًا ملوّثة
التشريعات البيئية	تُحترم وتُطبّق	قد تُهمل
وعي المستهلك	مرتفع وموجَّه	محدود
الأثر الاجتماعي	عادل وداعم للمجتمعات	غير عادل في بعض الأحيان

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (بكدي، 2019، صفحة 41)

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية

يتناول المبحث الثاني المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الدولية، وهي أحد المحاور الحيوية التي تسهم في تحديد العلاقات الاقتصادية بين الدول. يبدأ المبحث بتوضيح تعريف التجارة الدولية وأهميتها في تعزيز التبادل التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي بين البلدان. ثم يتناول المبحث نظريات التجارة الدولية التي تساهم في فهم آليات التبادل التجاري وأسباب تفوق بعض الدول في قطاعات معينة. وفي النهاية، يناقش المبحث عوامل تطور التجارة الدولية التي أدت إلى توسع التجارة وزيادة ارتباط الاقتصادات العالمية.

المطلب الاول : تعريف التجارة الدولية وأهميتها

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

تعددت تعاريف التجارة الدولية نذكر منها:

التعريف الأول: التجارة الدولية هي عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، وهي تمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي. تتم هذه العملية عندما تقوم دولة بتصدير منتجاتها إلى دولة أخرى أو تستورد منها ما تحتاجه، وذلك وفق اتفاقيات وقوانين تنظم هذا التبادل. (خالد، 2018، صفحة 10)

التعريف الثاني: التجارة الدولية هي مجموع المعاملات التجارية التي تُجرى بين دولتين أو أكثر، وتشمل استيراد وتصدير السلع والخدمات والتكنولوجيا، وتُعتبر وسيلة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. (بن احمد، 2016، صفحة 11)

التعريف الثالث: التجارة الدولية هي فرع من فروع الاقتصاد يعنى بتبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، حيث تقوم الدول بتصدير فائض إنتاجها واستيراد ما تفتقر إليه، في إطار نظام عالمي منظم تحكمه اتفاقيات تجارية وقوانين دولية. (حمادي، 2008، صفحة 14)

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من العوامل الأساسية التي تسهم في النمو الاقتصادي والرفاهية العالمية، حيث توفر العديد من الفرص والتحديات للدول. فيما يلي بعض الأهمية التي تبرز في هذا المجال: (بن احمد، 2016، صفحة 12)

- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة الطلب على المنتجات المحلية.
- تنويع مصادر السلع والخدمات، مما يساعد الدول على الحصول على السلع التي قد تكون غير متوفرة محليًا.
- زيادة المنافسة مما يحفز على تحسين الجودة وتقليل الأسعار بين الشركات المحلية والدولية.
- نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال التبادل التجاري، ما يدعم تطوير الصناعات المحلية.
- تحقيق التخصص الاقتصادي الذي يسمح للدول بالتركيز على إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية.
- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية من خلال التبادل التجاري بين الدول.
- تحقيق التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، مما يساعد على استقرار العملة الوطنية.

المطلب الثاني : نظريات التجارة الدولية

نظريات التجارة الدولية هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي تشرح أسباب التجارة بين الدول وكيفية توزيع المنافع الناتجة عنها. قد تطورت هذه النظريات عبر الزمن، ومن أبرزها: (phyliis, 2004, p. 74)

1. نظرية الميزة المطلقة

طرحها آدم سميث في القرن الثامن عشر، وتنص على أن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها باستخدام موارد أقل من الدول الأخرى. بذلك، إذا كانت دولة تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، فإنها ستصدر هذه السلعة إلى دول أخرى. (بولطيف، 2011، صفحة 33)

2. نظرية الميزة النسبية

طورها ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر. تنص هذه النظرية على أن كل دولة يجب أن تخصص مواردها لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي تكون تكلفة الفرصة البديلة أقل مقارنة بدول أخرى. بذلك حتى وإن لم تكن الدولة تمتلك ميزة مطلقة في أي منتج، يمكنها الاستفادة من التجارة من خلال التخصص.

3. نظرية وفورات الحجم

تسعى هذه النظرية إلى تفسير كيف يمكن للتجارة الدولية أن تؤدي إلى خفض التكاليف بفضل زيادة الإنتاج. عندما تتخصص الشركات في إنتاج كميات أكبر من السلع، فإنها تحقق وفورات الحجم التي تجعلها أكثر كفاءة وتقلل من التكلفة لكل وحدة.

4. نظرية دورة الحياة للمنتج

طرحها ريتشارد كويل في الستينات، وتدور حول فكرة أن المنتجات تمر بأربع مراحل في دورة حياتها: التقديم، والنمو، والنضج، والانحدار. في المراحل الأولى، تميل الدول المتقدمة إلى تصدير المنتج، لكن مع مرور الوقت، تبدأ الدول النامية في إنتاج هذه المنتجات محليًا.

5. نظرية النمو المتوازن

وضعها ألكسيس ثوفين، وهي تشير إلى أن الاستثمار المتوازن في مختلف القطاعات الاقتصادية يعزز القدرة التنافسية ويعزز التجارة الدولية. هذه النظرية تقترح أن التجارة الدولية يجب أن تكون متوازنة بين الدول لكي تحقق النمو المتوازن في جميع المجالات الاقتصادية.

6. نظرية العوامل الإنتاجية

طرحها إلي هوبسون، وهي تقول إن الدول التي تتمتع بوفرة في عامل إنتاج معين (مثل رأس المال أو العمل) تميل إلى تصدير السلع التي تتطلب هذا العامل. على سبيل المثال، الدول التي لديها فائض من العمالة ستصدر السلع التي تعتمد على العمل الكثيف. (بولطيف، 2011، صفحة 48)

7. نظرية التبادل الدولي المحكم

تستند إلى فكرة أن الدول ستتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بكثافة العوامل الإنتاجية المتوفرة بكثرة في تلك الدولة. بمعنى آخر، الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كثيرة ستصدر السلع التي تعتمد على هذه الموارد.

المطلب الثالث : عوامل تطور التجارة الدولية

عوامل تطور التجارة الدولية هي مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والتكنولوجية التي ساهمت في تسريع نمو التجارة بين الدول وتوسيع نطاقها. فيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في تطور التجارة الدولية: (بن احمد، 2016، صفحة 64)

1. التقدم التكنولوجي

التطورات التكنولوجية في مجالات النقل والاتصالات كانت أحد العوامل الرئيسية في تطور التجارة الدولية. اختراع السفن الحديثة والطائرات، وتحسين وسائل النقل، بالإضافة إلى التطورات في تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت، جعلت من الممكن إجراء التجارة عبر المسافات الطويلة بشكل أسرع وأقل تكلفة.

2. التحرير التجاري

شهدت التجارة الدولية نموًا كبيرًا بفضل خفض الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية والقيود على التجارة. الاتفاقيات التجارية الدولية مثل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ساهمت في تسهيل التبادل التجاري بين الدول وتقليل الحواجز التجارية.

3. العولمة

العولمة ساهمت بشكل كبير في توسيع نطاق التجارة الدولية. توحيد الأسواق العالمية وزيادة التفاعل بين اقتصادات الدول جعل الشركات تبحث عن أسواق جديدة، وبالتالي تسارعت حركة السلع والخدمات عبر الحدود. كما أدى ذلك إلى انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. تحسن سياسات الاقتصاد الكلي

اعتمدت العديد من الدول على إصلاحات اقتصادية لتحسين بيئاتها التجارية. هذه السياسات تشمل تحسين السياسات المالية والنقدية، والتحسينات في البنية التحتية، مما جعل الدول أكثر قدرة على التفاعل مع الأسواق العالمية وزيادة حجم تجارتها الدولية.

5. زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

مع تطور التجارة الدولية، شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) نموًا ملحوظًا، حيث بدأت الشركات العالمية في استثمار أموالها في أسواق جديدة. هذه الاستثمارات أسهمت في تطوير الأسواق المحلية وتعزيز قدرتها على التصدير.

6. تحسين نظم الدفع والتسوية المالية

تسهيل طرق الدفع الدولية مثل البطاقات الائتمانية، التحويلات البنكية الإلكترونية، والأنظمة المالية العالمية ساعد على تسريع عمليات التجارة الدولية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمدفوعات.

7. التخصص وزيادة الإنتاجية

التجارة الدولية تتيح للدول التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل عام. هذه التخصصات تساعد في تقليل التكاليف وتحقيق اقتصاديات الحجم، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية.

8. التغيرات في السياسات الحكومية

بعض الحكومات قامت بتبني سياسات تشجيعية للقطاع التجاري مثل تقديم الحوافز والتسهيلات للشركات المحلية لزيادة قدرتها التصديرية، بالإضافة إلى تبني سياسات دعم للقطاع الخاص وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية.

9. زيادة الحاجة للموارد الطبيعية

النمو السكاني والصناعي في العديد من الدول أدى إلى زيادة الحاجة للموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، مما دفع الدول إلى الانخراط في التجارة الدولية لتلبية احتياجاتها من هذه الموارد.

10. اتفاقيات التجارة الإقليمية

ظهور العديد من الاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، الاتحاد الأوروبي، واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) ساعد في تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، وزيّدت من تبادل السلع والخدمات بين تلك الدول. (غانم، 2017، صفحة 908)

المبحث الثالث : دور التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية

يشهد العالم تحولًا نحو نماذج تجارية أكثر استدامة، حيث تلعب التجارة الخضراء دورًا مهمًا في تعزيز التجارة الدولية عبر دمج الأهداف البيئية مع النمو الاقتصادي. يهدف المبحث الثالث إلى استكشاف دور التجارة الخضراء في إعادة تشكيل المبادلات الدولية، الأدوات السياسية التي تدعم التحول إليها، وكيف تساهم الاتفاقيات الدولية في تحقيق التوازن بين التجارة وحماية البيئة.

المطلب الاول : دور التجارة الخضراء في إعادة تشكيل المبادلات الدولية

تعتبر التجارة الخضراء أحد المحركات الرئيسية لإعادة تشكيل المبادلات الدولية في العصر الحديث، إذ تلعب دورًا أساسيًا في تحفيز التحولات الاقتصادية نحو استدامة بيئية. في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم،

مثل التغير المناخي، تدهور الموارد الطبيعية، والتلوث، أصبح من الضروري على الدول تبني مفاهيم التجارة الخضراء التي تهدف إلى التقليل من الآثار البيئية السلبية وتعزيز التنمية المستدامة. (Zhang, 2010, p. 105)

تعتمد التجارة الخضراء على تبادل السلع والخدمات التي تساهم في الحد من تأثيرات الأنشطة الاقتصادية على البيئة، مثل المنتجات القابلة لإعادة التدوير، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الصديقة للبيئة. وبذلك، تُعيد التجارة الخضراء تشكيل العلاقات التجارية بين الدول من خلال فرض معايير بيئية صارمة تتطلب التزامًا بالاستدامة، ما يساهم في تغيير ديناميكيات السوق العالمية. (WTO, 2010)

من خلال هذه المعايير، يتم تحفيز الابتكار في مجال التكنولوجيا البيئية، حيث تتسابق الشركات لتطوير حلول جديدة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، مثل تقنيات الإنتاج النظيفة، والطاقة المتجددة، وتقنيات معالجة المياه والهواء. هذه الابتكارات تؤدي إلى ظهور أسواق جديدة تمامًا وتغير في أنماط التجارة التقليدية، مما يعزز من فكرة الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى تقليل النفايات وزيادة العمر الافتراضي للمنتجات.

تساهم التجارة الخضراء في إعادة تشكيل النظام التجاري الدولي من خلال دفع الحكومات إلى تطوير سياسات اقتصادية متوافقة مع أهداف الاستدامة البيئية، مثل اتفاقيات التجارة العالمية التي تركز على المعايير البيئية والابتكار المستدام. تتزايد الضغوط الدولية على الدول لتبني سياسات تدعم هذه التحولات، وذلك عبر اتفاقيات تجارية متقدمة ومراجعات منتظمة للاتفاقيات الحالية لضمان توافقها مع الأهداف البيئية العالمية. (OECD , 2012)

يبرز دور المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاق باريس للمناخ في توجيه التجارة نحو مسارات خضراء، عبر فرض ضوابط وتشجيع الممارسات التي تساهم في حماية البيئة. علاوة على ذلك، أصبحت الدول المتقدمة تشترط في اتفاقيات التجارة أن تلتزم الدول النامية بمعايير بيئية معينة مقابل فتح الأسواق أمام منتجاتها.(WTO, 2010)

من جانب آخر، فإن التجارة الخضراء تؤدي إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة ودعم النمو الاقتصادي. بينما تسعى الدول إلى تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الموارد الطبيعية، تبقى

الحاجة إلى إيجاد حلول تجارية تضمن استدامة الاقتصاد العالمي دون التأثير سلبًا على القدرة التنافسية للأسواق العالمية.(WTO, 2010)

ختامًا، يمكن القول إن التجارة الخضراء ليست مجرد توجه بيئي، بل هي عنصر أساسي في إعادة تشكيل النظام التجاري الدولي، مما يعكس تحولًا جذريًا في كيفية تفكير الدول والشركات في الأنشطة التجارية. تتضمن هذه التحولات تبني نماذج اقتصادية جديدة تضمن في النهاية استفادة الجميع، سواء على الصعيد البيئي أو الاقتصادي.

المطلب الثاني : أدوات السياسة التجارية الداعمة للانتقال إلى التجارة الخضراء

تعتبر السياسات التجارية أداة حيوية في تعزيز التحول نحو التجارة الخضراء، حيث تساهم في توجيه الأسواق العالمية نحو الاستدامة البيئية. نظراً للأهمية المتزايدة للقضايا البيئية، مثل التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري أن تعتمد الحكومات أدوات سياسية تهدف إلى تشجيع الشركات والدول على دمج المعايير البيئية في الأنشطة التجارية. فيما يلي أبرز أدوات السياسة التجارية التي تدعم الانتقال إلى التجارة الخضراء: (المالكي، 2014، صفحة 171)

1. التعريفات الجمركية البيئية

تُستخدم التعريفات الجمركية البيئية لفرض رسوم على السلع التي تُنتج بطرق تضر بالبيئة أو تستهلك موارد طبيعية بشكل مفرط. هذه التعريفات تهدف إلى تعزيز السلع الصديقة للبيئة، بينما تردع الاستيراد والتصدير للمنتجات التي لا تلتزم بمعايير الاستدامة.

2. الدعم المالي والتحفيزات

تعتبر الحوافز المالية من أهم الأدوات المستخدمة لدعم الصناعات الخضراء. تقدم الحكومات عادةً الدعم المالي للقطاعات التي تساهم في الحد من الأضرار البيئية، مثل قطاع الطاقة المتجددة، والتقنيات النظيفة، والزراعة المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية، الدعم المباشر للبحث والتطوير، وتقديم القروض ذات الفائدة المنخفضة للمشاريع البيئية. (حسنين، 2023، صفحة 483)

3. إجراءات حماية البيئة

تُعد فرض المعايير البيئية الصارمة على السلع المستوردة من أبرز أدوات السياسة التجارية التي تعزز التجارة الخضراء. تتطلب هذه المعايير أن تلتزم المنتجات المصدرة والمستوردة بمعايير بيئية معينة مثل استهلاك الطاقة، الحد من انبعاثات الكربون، أو استخدام مواد قابلة لإعادة التدوير. (حسنين، 2023، صفحة 485)

4. التجارة الخضراء عبر الاتفاقيات التجارية الدولية

تسهم الاتفاقيات التجارية الدولية في تيسير انتقال الدول نحو التجارة الخضراء من خلال تضمين شروط بيئية ضمن الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف. قد تشمل هذه الاتفاقيات الالتزامات بتطبيق المعايير البيئية، وحوافز لتسهيل الوصول إلى الأسواق الخضراء، والتعاون بين الدول لتبادل التكنولوجيا البيئية.

5. التسويق البيئي

شهادات أو علامات الجودة البيئية تساعد المستهلكين على التعرف على المنتجات التي تم تصنيعها وفقًا لمعايير بيئية عالية. هذه الأدوات تشجع الشركات على تحسين ممارساتها الإنتاجية لتلبية متطلبات السوق الخضراء. كما تساهم في زيادة الطلب على المنتجات الصديقة للبيئة، مما يعزز التبادل التجاري في هذا القطاع.

6. نظام التجارة المنخفضة الكربون

تسهم أنظمة التجارة منخفضة الكربون في تحفيز الدول على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تقديم إعفاءات أو حوافز للتجارة في السلع التي يتم إنتاجها باستخدام تقنيات منخفضة الكربون. تشمل هذه السياسات تطوير أسواق الكربون وتقديم تسهيلات للشركات التي تعمل على تقليل انبعاثات الكربون في سلاسل التوريد الخاصة بها.

7. التعاون التكنولوجي

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في التحول نحو التجارة الخضراء، لذا تدعم السياسات التجارية نقل التكنولوجيا البيئية المتقدمة بين الدول. تساعد هذه المبادرات البلدان النامية على تبني تقنيات نظيفة ومستدامة دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة، مما يعزز التجارة في المنتجات والخدمات الخضراء.

8. إعادة التدوير والتصميم المستدام

العديد من الدول تعتمد سياسات تجارية تحفز على إعادة التدوير أو التصميم المستدام للمنتجات، حيث تفرض قيودًا على المنتجات التي تضر بالبيئة بعد استخدامها. يتم تشجيع الشركات على ابتكار حلول بيئية، مثل تصميم المنتجات بحيث تكون قابلة لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير بعد فترة قصيرة من استخدامها.

9. التمويل الأخضر

تشمل السياسات التجارية الحديثة التسهيلات التمويلية لدعم المشاريع التي تركز على حماية البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام تقنيات الإنتاج المستدامة. هذه الأدوات تدعم الدول والشركات التي تسعى لتطوير أعمالها بما يتماشى مع الاستدامة البيئية، وتوفر لهم التمويل اللازم للابتكار.

المطلب الثالث : مساهمة الاتفاقيات الدولية في تحقيق الانسجام بين الأهداف البيئية والتجارية

تسهم الاتفاقيات الدولية بشكل كبير في تحقيق التناغم بين الأهداف البيئية والتجارية، وذلك عبر وضع إطار قانوني وتنظيمي يوازن بين تعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة. في ظل التحديات البيئية المعاصرة، مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وقد أصبحت هذه الاتفاقيات ضرورية لضمان تماشي التجارة الدولية مع مبادئ الاستدامة البيئية:(WTO & UNEP, 2009)

1. اتفاقية باريس للمناخ (2015)

تعتبر اتفاقية باريس واحدة من أبرز الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. حيث التزمت الدول الأطراف في الاتفاقية بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل تدريجي، مما ينعكس على السياسات التجارية عبر فرض معايير بيئية جديدة. هذه الاتفاقية تشجع التجارة الخضراء من خلال تطوير أسواق للمنتجات الصديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، مما يساهم في تحقيق أهداف بيئية من خلال التجارة.

2. منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقياتها البيئية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى دمج الأبعاد البيئية في الاتفاقيات التجارية عبر العديد من الآليات، مثل اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) واتفاقية التدابير التقنية (TBT)، التي تضع قواعد للحد من التجارة في السلع التي تضر بالبيئة. هذه الآليات تمنح الدول المرونة في فرض المعايير البيئية على المنتجات المستوردة أو المصدرة، مما يعزز التجارة البيئية ويساعد في تحقيق التوازن بين متطلبات التجارة وحماية البيئة. (WTO, 2010)

3. الاتفاقيات الإقليمية متعددة الأطراف (مثل NAFTA و EU)

على المستوى الإقليمي، توفر الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) أو الاتحاد الأوروبي (EU) سياسات تجارية تراعي الاعتبارات البيئية. في هذه الاتفاقيات، يتم إدراج معايير بيئية تُلزم الدول الأعضاء بمواصلة التحسين البيئي في منتجاتها وسلعها التجارية. على سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي سياسات بيئية تضمن أن المنتجات المصدرة لا تتسبب في تلوث كبير أو استنزاف للموارد، مما يعزز التجارة المستدامة ويحفز الدول على الامتثال للمعايير البيئية في عمليات الإنتاج.

4. الأنظمة التجارية منخفضة الكربون

في إطار مساعيها للحد من التغير المناخي، أبرمت عدة دول اتفاقيات تجارية تدعم الاقتصادات منخفضة الكربون من خلال تبني آليات مثل نظام تجارة الانبعاثات أو الحد من الانبعاثات التجارية. بموجب هذه الاتفاقيات، تُشجع الدول على الاستثمار في التقنيات الخضراء وتعزيز التجارة في السلع التي تُنتج باستخدام تقنيات صديقة للبيئة. كما يمكن أن تشمل هذه الاتفاقيات آليات لتعزيز التعاون بين الدول في مجال نقل التكنولوجيا البيئية، مما يسهل الانتقال إلى تقنيات إنتاج أقل تأثيرًا على البيئة.

5. اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

تساهم اتفاقية التنوع البيولوجي في تنسيق التجارة الدولية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي، عبر تطوير سياسات تضمن ألا تؤدي الأنشطة التجارية إلى تدهور النظم البيئية أو فقدان الأنواع. بموجب هذه الاتفاقية، يتم وضع

سياسات للتجارة المستدامة في الموارد البيولوجية، وتُشجع الدول على تبني ممارسات تجارية تحترم التنوع البيولوجي وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة.(OECD , 2012)

6. آليات التحفيز التجارية للمنتجات الخضراء

تسهم الاتفاقيات الدولية أيضًا في تحفيز التجارة في المنتجات الخضراء من خلال إعفاءات جمركية أو حوافز تجارية على السلع التي تتوافق مع المعايير البيئية. على سبيل المثال، يمكن للاتفاقيات التجارية أن توفر تخفيضات في الرسوم الجمركية على السلع التي تحتوي على تكنولوجيا خضراء أو تلك التي تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية. هذا يشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، مما يعزز التبادل التجاري في هذا القطاع ويحقق الأهداف البيئية المرجوة.

7. التعاون الدولي في مجالات الطاقة المتجددة

اتفاقيات التجارة الدولية تشجع أيضًا التعاون بين الدول في مجالات الطاقة المتجددة، حيث يتم تطوير آليات تجارية تتيح تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة بين الدول. مثل هذه الاتفاقيات تدعم التجارة في المنتجات المتعلقة بالطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، توربينات الرياح) وتعزز من التوسع في أسواق الطاقة النظيفة، مما يعزز الأهداف البيئية في ظل نمو التجارة العالمية.

8. اتفاقيات حول التجارة في النفايات وإعادة التدوير

تسهم الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بازل في تنظيم تجارة النفايات وإعادة التدوير عبر الحدود، لضمان أن عمليات نقل وإعادة تدوير المواد لا تؤدي إلى أضرار بيئية. هذه الاتفاقيات تحد من تجارة النفايات السامة وتحث على تبني ممارسات إعادة التدوير المستدامة، مما يسهم في تحويل النفايات إلى موارد تجارية قيمة ويحفز على التجارة المستدامة.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، نخلص إلى أن تطور الوعي البيئي العالمي قد فرض توجهًا جديدًا في السياسات الاقتصادية والتجارية، يتمثل في تبني نماذج مستدامة يأتي على رأسها مفهوم التجارة الخضراء. وقد بيّنا من خلال المباحث السابقة أن هذا النوع من التجارة لا يقتصر فقط على تقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، بل يتجاوز ذلك ليصبح رافدًا مهمًا من روافد التنمية المستدامة على المستوى الدولي. فقد تم التطرق إلى نشأة مفهوم التجارة الخضراء وتطوره،

ثم تعريفه من مختلف الزوايا مع إبراز أبعاده، قبل الانتقال إلى تحديد الفروقات الجوهرية التي تميّزه عن التجارة التقليدية.

كما شمل الفصل عرضًا نظريًا شاملاً لمفهوم التجارة الدولية، من خلال تناول تعريفها وأهميتها، واستعراض أبرز النظريات الاقتصادية المفسّرة لها، إلى جانب تحديد العوامل التي ساهمت في تطورها وانتشارها. وقد ساعد هذا الإطار النظري في بناء أرضية معرفية متكاملة تسمح بفهم السياق الذي تنشط فيه التجارة الخضراء، ومدى قدرتها على التفاعل مع المنظومة الاقتصادية العالمية.

إن هذا التأسيس المفاهيمي يتيح الانتقال نحو دراسة أكثر تعمقًا للدور الذي تلعبه التجارة الخضراء في إعادة تشكيل المبادلات الدولية، وفي تعزيز الانسجام بين السياسات البيئية ومتطلبات التجارة، وهو ما سيكون محور اهتمام الفصل الثاني من هذا العمل.

الفصل الثاني: قراءة في تجارب بعض الدول الناجحة في التجارة الخضراء

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة معمقة في تجارب دولية ناجحة في مجال التجارة الخضراء، حيث نسعى إلى تحليل كيف تبنت الدول سياسات بيئية وتجارية موجهة نحو الاستدامة وحماية البيئة. سنستعرض من خلال هذا الفصل أهم المرتكزات التي ساهمت في نجاح التجارة الخضراء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تجارب الصين التي تعتبر من أبرز النماذج العالمية في مجال تعزيز الصادرات الخضراء. علاوة على ذلك، سنتناول في المبحث الثالث كيفية تأثير مؤشرات التجارة الخضراء في تشكيل مؤشرات الاقتصاد والتجارة الدولية، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات والحد من البطالة، وربطها بمستويات الدخل القومي والمنتجات الخضراء.

يحتوي الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: التجربة الأوربية في التجارة الخضراء.

المبحث الثاني: تجربة الصين في تعزيز الصادرات الخضراء.

المبحث الثالث: مساهمة مؤشرات التجارة الخضراء في تشكيل مؤشرات الاقتصاد والتجارة الدولية.

المبحث الأول: التجربة الأوربية في التجارة لخضراء

يتناول هذا المبحث تجربة الاتحاد الأوروبي في دعم التجارة الخضراء من خلال ثلاث ركائز أساسية: السياسات البيئية المرافقة للتبادل التجاري، الأطر التشريعية الداعمة للممارسات المستدامة، ودور الاتحاد الأوروبي في صياغة معايير دولية للتجارة البيئية. ويبرز الاتحاد الأوروبي كنموذج عالمي في دمج البُعد البيئي ضمن سياساته التجارية والاقتصادية..

المطلب الأول: السياسات البيئية المرافقة للتبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي (EU) هو تكتل سياسي واقتصادي يضم 27 دولة أوروبية، تأسس بهدف تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في القارة الأوروبية. بدأت نواة الاتحاد عقب الحرب العالمية الثانية، عندما أنشأت ست دول (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا) الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، بهدف توحيد الصناعات الأساسية ومنع نشوب الحروب مجددًا . (Frédéric & Juliein, 2011, p. 12)

تطوّر هذا التعاون ليشمل مجالات أوسع، حيث أُسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 بموجب معاهدة روما، ثم تحوّلت إلى الاتحاد الأوروبي رسميًا مع توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993 . (Frédéric & Juliein, 2011, p. 17)

يتمتع الاتحاد الأوروبي بهيكل مؤسساتي يشمل البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، المفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية. يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، ويعتمد على مجموعة من السياسات المشتركة التي تُطبّق في الدول الأعضاء. (Frédéric & Juliein, 2011, p. 17)

يُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز الفاعلين الدوليين في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، حيث يدمج السياسات البيئية ضمن استراتيجياته الاقتصادية والتجارية، ما ينعكس بشكل مباشر على تبادله التجاري مع باقي دول العالم، ويشكّل أساسًا مهمًا في سياساته مع الشركاء التجاريين. (Frédéric & Juliein, 2011, p. 17)

يُعد الاتحاد الأوروبي (EU) من أبرز الكيانات الدولية التي تجمع بين التوجهات الاقتصادية والبيئية ضمن استراتيجياته التجارية، حيث يُدمج البُعد البيئي بشكل متكامل مع سياساته الاقتصادية. ومنذ تأسيسه، أصبح الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهات التي تروج للسياسات البيئية المستدامة عبر آليات متعددة تشمل التبادل التجاري مع شركائه الدوليين.

يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسات تجارية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال قوانين وتشريعات بيئية تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية للتجارة الدولية وضمان الامتثال لمعايير بيئية صارمة. (Frank & Elinor , 2014, p. 120)

1. الصفقة الخضراء الأوروبية

منذ إعلان الصفقة الخضراء الأوروبية في 2019، أصبح الاتحاد الأوروبي يركز بشكل أكبر على دمج أهداف الاستدامة البيئية في كافة جوانب سياساته، بما في ذلك في العلاقات التجارية مع دول العالم. تهدف الصفقة الخضراء إلى تحويل الاتحاد إلى قارة محايدة مناخيًا بحلول عام 2050، وهو ما يعنى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتجددة. تتضمن الصفقة عدة سياسات بيئية متكاملة تضمن تخفيض الانبعاثات، دعم الاقتصاد الدائري، وتوسيع استخدام الطاقات المتجددة. (European Commission, 2019, p. 112)

2. آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

إحدى السياسات البيئية المرافقة للتبادل التجاري التي أقرها الاتحاد الأوروبي هي آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)، والتي تمثل أحد أهم الأدوات لتحقيق الحياد الكربوني ضمن إطار التجارة. تمثل هذه الآلية فرض رسوم على المنتجات المستوردة من دول غير الاتحاد الأوروبي التي تحتوي على مستويات مرتفعة من انبعاثات الكربون. تهدف CBAM إلى منع ظاهرة "التسرب الكربوني" (carbon leakage) التي قد تحدث عندما تنقل الشركات إنتاجها إلى دول ذات قوانين بيئية أقل صرامة، مما يضر بالبيئة العالمية. (Sandra, 2021, p. 87)

تستهدف هذه الآلية بشكل رئيسي الصناعات الثقيلة مثل الصلب، الألومنيوم، الأسمدة، والكهرباء، التي تمثل أكبر مصدر لانبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي. من خلال فرض رسوم على هذه المنتجات المستوردة، يحرص الاتحاد على أن المنتجات التي تُباع في السوق الأوروبية تتوافق مع معايير الانبعاثات المنخفضة، مما يُحفز الشركات على الاستثمار في تقنيات إنتاج أكثر صداقة للبيئة.

3. اللائحة الأوروبية بشأن إزالة الغابات (EUDR)

في إطار مساعيه لتحقيق التجارة المستدامة، أقر الاتحاد الأوروبي اللائحة الأوروبية بشأن إزالة الغابات (EUDR)، التي تمنع دخول المنتجات التي ترتبط بإزالة الغابات من دول أخرى إلى السوق الأوروبية. تشمل هذه المنتجات الأخشاب، الكاكاو، البن، زيت النخيل، والمطاط، وهي سلع يُعتقد أنها تسهم في إزالة الغابات الاستوائية وتدمير البيئة الطبيعية. تهدف هذه اللائحة إلى تقليل الضغط على الغابات العالمية وتعزيز استخدام المواد الخام المستدامة في الصناعة. (Sandra, 2021, p. 102)

هذه السياسات تأتي في وقت تشهد فيه الغابات الاستوائية تدميرًا غير مسبوق نتيجة الزراعة التجارية، وهو ما ينعكس سلبًا على التنوع البيولوجي وتغير المناخ. من خلال هذا التشريع، يعكس الاتحاد الأوروبي التزامه بالحد من هذه الآثار البيئية السلبية.

4. اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون البيئي

من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف دول العالم، يُدمج الاتحاد الأوروبي معايير بيئية صارمة ضمن شروط التبادل التجاري. وتعد الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مثل المكسيك، اليابان، كندا، ومجموعة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (مثل مصر، المغرب، الجزائر) أمثلة على كيفية إدماج القضايا البيئية في الاتفاقيات التجارية.

على سبيل المثال، اتفاق الشراكة الأوروبية–المتوسطية مع الدول المغاربية يتضمن بنودًا تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات البيئة والتنمية المستدامة. كما تنص الاتفاقيات على تقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن النشاطات التجارية، مثل التلوث الصناعي، ومنح الحوافز للدول لتطبيق سياسات بيئية قوية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل01: التبادل التجاري في الاتحاد الأوروبي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (Frédéric & Juliein, 2011, p. 17)

المطلب الثاني: الأطر التشريعية التنظيمية الداعمة للممارسات المستدامة

تُعد الأطر التشريعية والتنظيمية الركيزة الأساسية لأي سياسة تهدف إلى ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فوجود قوانين واضحة ومتكاملة، مدعومة بتنظيمات فعالة وآليات تنفيذ صارمة، يسمح بخلق بيئة مواتية لتبني ممارسات مسؤولة ومستدامة، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات الحكومية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2020، صفحة 112)

في هذا الإطار، سعت العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، إلى تعزيز الترسانة القانونية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، تماشياً مع التحولات الدولية والتزاماتها ضمن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، مثل اتفاق باريس للمناخ، وأجندة الأمم المتحدة 2030. وقد تمثلت أبرز هذه الأطر في:

قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يُعد من أهم القوانين التي أرست المبادئ العامة لحماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية وفقًا لمتطلبات التنمية المستدامة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003)

القانون المتعلق بالطاقات المتجددة وترشيد استخدام الطاقة، والذي يشجع على استخدام الطاقات البديلة وتقديم حوافز للمستثمرين في هذا المجال.

قوانين تتعلق بتسيير النفايات، ومكافحة التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، وهي قوانين مكمّلة تهدف إلى تنظيم مختلف الجوانب البيئية للأنشطة الاقتصادية.

النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية والمشاريع الكبرى، حيث فُرضت فيها دراسات التأثير البيئي كشرط إلزامي لإنجاز المشاريع، وذلك لضمان عدم الإضرار بالوسط البيئي والاجتماعي.

استراتيجية الجزائر للتنمية المستدامة 2035، وهي إطار توجيهي شامل ينسجم مع الأهداف العالمية، وتركّز على ترشيد استغلال الموارد، وتحسين الحوكمة البيئية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

علاوة على ذلك، تم إنشاء مؤسسات وهيئات رقابية تتابع تنفيذ السياسات البيئية، وتضمن احترام النصوص القانونية، على غرار المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يُعنى بتقديم المشورة للحكومة ومراقبة الأداء البيئي على المستوى الوطني.

إن فعالية هذه الأطر القانونية لا تتوقف عند مجرد سنّ القوانين، بل تتطلب إرادة سياسية قوية، وتعاونًا وثيقًا بين جميع الفاعلين: سلطات عمومية، قطاع خاص، مجتمع مدني، ومواطنين. كما أن تطبيق هذه القوانين يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة، وأدوات تمويل خضراء، وآليات للمراقبة والتقييم، حتى تُحدث هذه السياسات أثرًا ملموسًا على الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثالث : مساهمة الاتحاد الأوربي في صياغة معايير دولية للتجارة البيئية

يشكّل الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفاعلين الدوليين في مجال حماية البيئة، ويُعد من الأقطاب الرائدة في دمج البُعد البيئي ضمن السياسات الاقتصادية والتجارية. فمن خلال مزيج من التشريعات الصارمة، والدبلوماسية البيئية النشطة، واتفاقيات الشراكة والتبادل التجاري، سعى الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور محوري في بلورة المعايير الدولية للتجارة البيئية، وذلك بهدف جعل التجارة العالمية أكثر توافقًا مع متطلبات الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

ساهم الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه من خلال مجموعة من الآليات والمبادرات، أبرزها: (European Commission, 2022, p. 7)

إدماج المعايير البيئية في الاتفاقيات التجارية: أصبح من المعتاد أن تتضمن الاتفاقيات الثنائية التي يبرمها الاتحاد الأوروبي فصولاً مخصصة للتنمية المستدامة، تلزم الطرفين باحترام الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (مثل اتفاقية باريس)، وتشجّع على تبادل السلع والخدمات الصديقة للبيئة.

نظام الضريبة على الكربون عند الحدود (CBAM): وهو إجراء رائد يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم على المنتجات المستوردة من دول لا تلتزم بنفس معايير خفض الانبعاثات الكربونية، ما يُعد بمثابة أداة لتحفيز الشركاء التجاريين على تحسين ممارساتهم البيئية.

سياسات دعم الاقتصاد الأخضر: يعمل الاتحاد على دعم إنتاج وتبادل السلع المستدامة، كالمواد المعاد تدويرها، والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا البيئية، من خلال تخصيص حوافز للمصدرين والفاعلين الاقتصاديين داخل وخارج أوروبا الذين يحترمون المعايير البيئية.

التأثير على قواعد منظمة التجارة العالمية (OMC): من خلال مواقفه في المفاوضات متعددة الأطراف، يدفع الاتحاد الأوروبي نحو تحديث قواعد التجارة العالمية بحيث تراعي البعد البيئي، وتمنح الدول الحق في اتخاذ إجراءات بيئية وقائية دون أن تُعدّ هذه الإجراءات ممارسات حمائية مخالفة.

تعزيز التعاون البيئي مع الدول النامية: يقدم الاتحاد الأوروبي دعمًا تقنيًا وماليًا لعدة دول في الجنوب من أجل تمكينها من التكيف مع المعايير البيئية الدولية، ما يسمح لها بالاستفادة من الأسواق الأوروبية دون أن تشكّل البيئة حاجزًا أمام صادراتها.

المبحث الثاني : تجربة الصين في تعزيز الصادرات الخضراء

يتناول هذا المبحث تجربة الصين من خلال ثلاث محاور أساسية: استراتيجيات الإنتاج النظيف في الصناعات التصديرية، التي تهدف إلى تحسين كفاءة الموارد وتقليل النفايات والانبعاثات؛ ثم التوجهات الحكومية نحو الاقتصاد الدائري والتجارة الخضراء، والتي تعكس الإرادة السياسية لدعم السياسات البيئية من خلال التشريعات والحوافز؛ وأخيرًا دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز التحول نحو تجارة أكثر استدامة، من خلال تبني تقنيات الطاقة النظيفة وتطوير منتجات صديقة للبيئة.

المطلب الاول : استراتيجيات الانتاج النظيف في الصناعات التصديرية

شهدت الصين، خلال العقود الأخيرة، تحولاً تدريجياً في نموذجها الصناعي، لا سيما في ظل التحديات البيئية الكبرى التي رافقت مسارها التنموي السريع. ومن أجل التوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي وحماية البيئة، تبنّت الحكومة الصينية مجموعة من السياسات التي تستهدف تعزيز الإنتاج النظيف، خصوصًا في القطاعات الموجهة نحو التصدير، بهدف تحسين جودة المنتجات وتقليل آثارها البيئية، وضمان توافقها مع المعايير الدولية المتزايدة الصرامة في الأسواق العالمية.

وتتمثل أبرز استراتيجيات الإنتاج النظيف في الصناعات التصديرية الصينية فيما يلي: (Zeng & Zhao, 2019, p. 121)

1. تبني تكنولوجيا صديقة للبيئة:

شجعت الدولة الصينية الصناعات التصديرية على اعتماد تكنولوجيات إنتاج حديثة وفعالة من حيث استخدام الموارد، تقلل من انبعاثات الغازات الملوثة، وتسمح بإعادة استخدام المخلفات الصناعية. وتُعد هذه الاستراتيجية جزءًا من سياسة "التحديث الصناعي الأخضر" التي ترتكز على الابتكار التكنولوجي كأداة للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

2. الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم:

سنّت الصين قوانين ولوائح تُلزم المصانع باعتماد معايير الإنتاج النظيف، مثل "قانون منع التلوث الصناعي" و"قانون تعزيز الإنتاج النظيف"، وأقرت آليات رقابة وتفتيش بيئي صارمة تفرض غرامات أو توقفًا للنشاط في حالة عدم الامتثال.

3. نظام الشهادات البيئية والتصديرية:

تعمل السلطات الصينية على تشجيع المؤسسات التصديرية للحصول على شهادات مطابقة للمعايير البيئية الدولية مثل ISO 14001، والتي تُعتبر شرطًا أساسياً للنفاذ إلى أسواق معينة، خاصة الاتحاد الأوروبي واليابان. وقد أنشأت وزارة البيئة الصينية برامج لتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على هذه الشهادات.

4. الدعم المالي والحوافز الضريبية:

قدّمت الحكومة حوافز مالية للمؤسسات الصناعية التي تستثمر في معدات الإنتاج النظيف، من خلال إعفاءات ضريبية، وقروض بفوائد منخفضة، ودعم للاستثمارات الخضراء. كما تم تخصيص صناديق خاصة لدعم مشاريع إعادة التدوير وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات التصديرية.

5. نشر ثقافة الاستدامة والتدريب المهني:

تم إطلاق برامج تدريبية لتأهيل الموارد البشرية الصناعية في مجال الإنتاج النظيف، إلى جانب حملات توعية داخل القطاع الخاص حول أهمية التحول البيئي لتحقيق تنافسية طويلة المدى.

وقد أسهمت هذه الاستراتيجيات في تحسين صورة المنتجات الصينية في الأسواق العالمية، وزيادة حجم الصادرات الخضراء، خاصة في مجالات الإلكترونيات، النسيج، والمعدات الصناعية. كما مكنت الصين من التقليل التدريجي من الفجوة التي كانت تفصلها عن الدول الصناعية الكبرى في مجال الإنتاج النظيف، مما عزز من مكانتها كشريك تجاري مسؤول بيئيا.

المطلب الثاني : التوجهات الحكومية نحو الاقتصاد الدائري والتجارة الخضراء

في إطار سعيها للتحول إلى نموذج تنموي أكثر استدامة، تبنّت الحكومة الصينية توجهات استراتيجية نحو الاقتصاد الدائري وتعزيز التجارة الخضراء، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للحد من التدهور البيئي وتحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد. وقد أضحت هذه السياسات من أولويات الدولة، خاصة في ظل التزاماتها الدولية تجاه مكافحة التغير المناخي وتفعيل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030: (Ministry of Ecology and Environment of the People, 2020, p. 12)

أولًا: الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي

يهدف الاقتصاد الدائري في السياق الصيني إلى تقليص الهدر وتعظيم استخدام الموارد من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتصميم منتجات قابلة لإعادة التصنيع. ومن أجل تفعيل هذا التوجه، أصدرت الحكومة الصينية "قانون تعزيز الاقتصاد الدائري" سنة 2009، كما أطلقت برامج وطنية تشمل إنشاء "مناطق صناعية دائرية" تعتمد على التشارك في الموارد والطاقة والنفايات بين الشركات داخل نفس الحيز الصناعي.

وقد سعت الصين إلى تطوير مؤشرات لتقييم أداء الاقتصاد الدائري على مستوى المدن والمقاطعات، مما ساعد على إدماج هذه المقاربة في التخطيط الاقتصادي الإقليمي، وخاصة في الصناعات التصديرية كثيفة الاستهلاك للطاقة والموارد، مثل المعادن والنسيج والإلكترونيات. (Yuan & Moriguichi, 2008, p. 11)

ثانيًا: دعم التجارة الخضراء

من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية، اتجهت الحكومة الصينية نحو تعزيز التجارة الخضراء عبر إدماج البعد البيئي في السياسات التجارية والجمركية، وتقديم حوافز للمؤسسات التي تصدر منتجات مستدامة. وتم إطلاق عدة مبادرات لتحسين البنية التحتية اللوجستية وتسهيل مرور السلع الخضراء عبر المنافذ الجمركية، إلى جانب اعتماد تصنيفات خضراء للمنتجات الموجهة للتصدير.

كما أقرت الحكومة خطة وطنية لتعزيز المنتجات الخضراء، تهدف إلى توجيه الطلب المحلي والدولي نحو سلع ذات بصمة بيئية منخفضة، وتشمل قائمة السلع الخضراء المدعومة من الدولة منتجات الطاقة المتجددة، والمركبات الكهربائية، والمواد الصديقة للبيئة.

ثالثًا: الانخراط في الاتفاقيات الدولية

أظهرت الصين انفتاحًا متزايدًا على التعاون الدولي في مجال التجارة الخضراء، من خلال انضمامها إلى مبادرات مثل "مبادرة الحزام والطريق الخضراء"، والمشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إزالة الحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات البيئية. ويعكس هذا الانخراط رغبة في بناء صورة دولية إيجابية كدولة مسؤولة بيئيًا، وقادرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية القائمة على الابتكار والاستدامة..

المطلب الثالث : أثر التكنولوجيا والابتكار في دعم التجارة الخضراء

لعبت التكنولوجيا والابتكار دورًا محوريًا في التحول نحو التجارة الخضراء في الصين، حيث أدركت السلطات مبكرًا أن تحقيق الأهداف البيئية والتنموية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاستثمار في البحث والتطوير وتوطين التقنيات المستدامة. وقد أصبح الابتكار أحد المحركات الأساسية التي مكّنت الصين من تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية، مع المحافظة على معايير الاستدامة البيئية: (OECD, 2022, p. 44)

أولًا: تطوير تكنولوجيات الإنتاج النظيف

استثمرت الصين بشكل كبير في تطوير تكنولوجيات تقلل من استهلاك الطاقة والموارد في الصناعات التصديرية، مثل أنظمة المعالجة المائية المغلقة، وأجهزة التحكم في الانبعاثات، والآلات ذات الكفاءة العالية. وتم نقل هذه التكنولوجيا إلى مختلف مناطق التصنيع من خلال حاضنات تكنولوجية ومناطق صناعية متخصصة، ما سمح بتعميم نموذج الإنتاج النظيف على نطاق واسع.

ثانيًا: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

ساهمت التقنيات الرقمية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء (IoT)، والبيانات الضخمة، في تحسين إدارة الموارد والحد من الفاقد، لا سيما في الصناعات ذات الطابع التصديري. فعلى سبيل المثال، أصبحت الشركات قادرة على مراقبة دورة حياة منتجاتها في الوقت الفعلي، وتحسين سلاسل الإمداد، وتتبع البصمة البيئية للبضائع، وهو ما يزيد من جاذبيتها في الأسواق التي تشترط الشفافية البيئية، مثل الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا: الابتكار في المنتجات والتغليف

شهدت السوق الصينية توجهًا نحو ابتكار منتجات صديقة للبيئة ومصممة وفقًا لمبادئ الاقتصاد الدائري، بما في ذلك القابلية لإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير، والاستغناء عن المواد السامة. كما تم تطوير تقنيات تغليف خضراء تعتمد على مواد نباتية أو قابلة للتحلل الحيوي، ما أسهم في تقليص حجم النفايات المرتبطة بالتجارة الدولية.

رابعًا: دور مراكز البحث والتطوير

أُنشئت مراكز بحوث وطنية متخصصة في الابتكار البيئي، تعمل بالتعاون مع الجامعات والشركات، لإيجاد حلول تكنولوجية تدعم التجارة المستدامة. وشجعت الحكومة على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث البيئي، ووفرت تمويلًا مباشرًا للمشاريع ذات البعد الابتكاري المرتبط بالحفاظ على البيئة.

خامسًا: تصدير التكنولوجيا الخضراء

لم يقتصر أثر الابتكار في الصين على السوق المحلي فقط، بل شمل أيضًا تصدير التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مما يعزز مكانة الصين كمصدر للتقنيات النظيفة، ويسهم في بناء شراكات تجارية قائمة على أسس مستدامة.

المبحث الثالث : مساهمة مؤشرات التجارة الخضراء فى تشكيل مؤشرات الاقتصاد والتجارة الدولية

يركز هذا المبحث على دراسة كيفية مساهمة مؤشرات التجارة الخضراء في إعادة تشكيل مؤشرات الاقتصاد والتجارة الدولية، من خلال ثلاث زوايا أساسية: أولًا، أثر هذه المؤشرات على الصادرات والواردات، حيث تؤثر المعايير البيئية على فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية. ثانيًا، مدى مساهمة دعم التجارة الخضراء في تحريك مؤشرات التشغيل والبطالة، من خلال خلق وظائف جديدة في القطاعات البيئية. وأخيرًا، ارتباط مؤشرات التجارة الخضراء بمستويات الدخل القومي والمنتجات الخضراء، مما يعكس العلاقة المباشرة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: اثر مؤشرات التجارة فى على الصادرات والواردات

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في أهمية مؤشرات التجارة الخضراء ضمن السياسات الاقتصادية والتجارية للدول، حيث أصبحت هذه المؤشرات عاملاً حاسمًا في تقييم أداء الدول في الأسواق الدولية. ويُقصد بمؤشرات التجارة الخضراء مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية التي تُستخدم لقياس مدى توافق الأنشطة التجارية مع معايير الاستدامة البيئية، مثل كثافة الكربون في المنتجات، والبصمة البيئية، ونسب إعادة التدوير، والاعتماد على الطاقة

النظيفة في عمليات الإنتاج والنقل: (World Trade Organization (WTO), 2020, pp. 61-66)

أولًا: التأثير على الصادرات

أصبحت الأسواق العالمية، وخصوصًا تلك التابعة للاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، تشترط توفر معايير بيئية معينة في المنتجات المستوردة. وبالتالي، فإن الدول التي تراعي مؤشرات التجارة الخضراء في إنتاجها وتصديرها تمتلك ميزة تنافسية واضحة. وتؤدي هذه المؤشرات إلى:

- تحسين صورة المنتج في الأسواق الخارجية، وزيادة قبوله من قبل المستهلكين الواعين بيئيا حيث أظهر تقرير المفوضية الأوروبية (2023) أن 79% من المستهلكين الأوروبيين يفضلون شراء منتجات تحمل علامات بيئية، مقارنة بـ 21% فقط يفضلون المنتجات التقليدية.
- الوصول إلى أسواق تضع معايير بيئية صارمة، كما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية؛ حيث أفادت منظمة التجارة العالمية بأن 65% من الشركات المصدرة التي تطبق معايير التجارة الخضراء استطاعت دخول أسواق جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، مقارنة بـ 27% فقط لدى الشركات غير الملتزمة.
- الاستفادة من الحوافز التجارية والجمركية التي تمنحها بعض الدول أو التكتلات الاقتصادية للسلع الخضراء، مثل التخفيضات الضريبية أو الأولوية في الصفقات العمومية؛ إذ تُظهر بيانات UNCTAD (2022) أن 70% من السلع المصنّفة "خضراء" استفادت من إعفاءات أو تخفيضات جمركية داخل الاتحاد الأوروبي، مقابل 15% فقط من السلع العادية.
- في المقابل، فإن الدول أو المؤسسات التي لا تلتزم بهذه المؤشرات قد تواجه عقوبات تجارية أو حواجز غير جمركية تؤثر سلبًا على حجم صادراتها، مثل فرض ضريبة الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي؛ إذ تم تسجيل انخفاض بنسبة 8.5% في صادرات الدول غير الملتزمة نحو الاتحاد الأوروبي في عام 2023 وحده بعد تطبيق تلك الضريبة. (UNCTAD , 2022, p. 29)

الجدول رقم02: تطور صادرات السلع الخضراء (2018 ـ 2022)

السنة	النسبة من إجمالي التجارة العالمية(%)	قيمة صادرات السلع الخضراء (تريليون دولار أمريكي)
2018	6.0%	1.5
2019	6.4%	1.6
2020	6.8%	1.7
2021	7.2%	1.8
2022	7.6%	1.9

المصدر: (UNCTAD , 2022, p. 29)

الشكل رقم02: قيمة صادرات السلع الخضراء

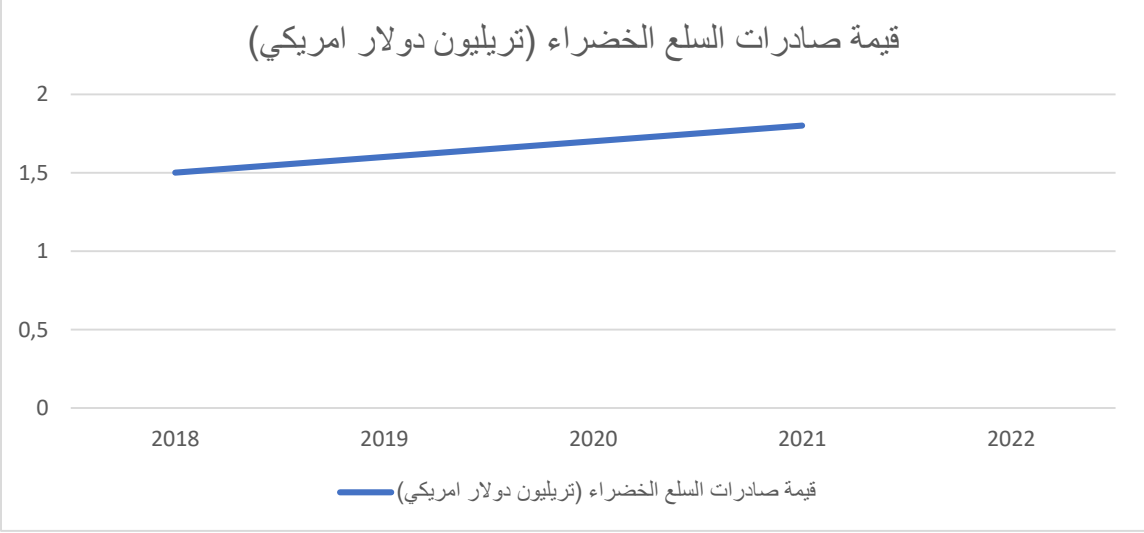

المصدر: (UNCTAD , 2022 , p . 29)

بالاعتماد على البيانات الإحصائية الحديثة، يتضح أن صادرات السلع الخضراء شهدت نموًا مستمرًا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، حيث ارتفعت قيمتها من 1.5 تريليون دولار إلى 1.9 تريليون دولار، أي بمعدل نمو سنوي يقارب 6.25%. كما ارتفعت نسبتها من إجمالي التجارة العالمية من 6.0% إلى 7.6%، مما يدل على تزايد الاهتمام العالمي بالتجارة المستدامة والتوجه نحو المنتجات الصديقة للبيئة. هذا التطور يعكس نجاح السياسات التجارية والبيئية التي تتبناها الدول، خاصة تلك التابعة للاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، والتي أصبحت تشترط معايير بيئية صارمة على الواردات. كما أن هذا الارتفاع يُعدّ مؤشرًا على الميزة التنافسية التي باتت تتمتع بها الدول الملتزمة بمؤشرات التجارة الخضراء، في حين تواجه الدول غير الملتزمة مخاطر متزايدة كفرض ضرائب الكربون وقيود جمركية. ومن هنا، يتضح الدور الحاسم الذي تلعبه مؤشرات التجارة الخضراء في إعادة تشكيل التوجهات الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانة الدول في الأسواق الدولية.

ثانيًا: التأثير على الواردات

تلعب مؤشرات التجارة الخضراء دورًا في إعادة توجيه سياسات الاستيراد للدول، حيث أصبحت بعض الحكومات تعتمدها كمرجع لتقييد دخول السلع التي لا تحترم المعايير البيئية، ما يؤدي إلى:

- تشجيع الاستيراد من مصادر نظيفة ومستدامة، أي من دول تطبق الإنتاج النظيف والتغليف الأخضر.
- الضغط على الشركاء التجاريين لتحسين ممارساتهم البيئية من أجل المحافظة على علاقاتهم التجارية.
- إعادة هيكلة سلاسل الإمداد بحيث تشمل موردين يمتثلون للمعايير البيئية، ما يعزز مبدأ المسؤولية المشتركة في الحفاظ على البيئة.

جدول رقم 03: تطور نسبة السلع المستوردة المطابقة للمعايير البيئية في بعض الدول (2018–2022)

السنة	(%) الصين	(%) اليابان	(%) الولايات المتحدة	(%) الاتحاد الأوروبي
2018	28%	39%	36%	43%
2019	30%	41%	38%	46%

2020	33%	44%	41%	49%
2021	36%	47%	44%	52%
2022	39%	50%	47%	55%

المصدر: (World Trade Organization (WTO), 2020)

في الفترة ما بين 2018 و2022، شهدت نسب المؤشرات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين ارتفاعًا مستمرًا، حيث تصدر الاتحاد الأوروبي النسب الأعلى بداية من 43% في 2018 وصولًا إلى 55% في 2022، متبوعا بالولايات المتحدة واليابان اللتين شهدتا زيادات متقاربة من 36% و39% إلى 47% و50% على التوالي.

أما الصين فكانت أقل الدول في النسب لكنها أظهرت نموًا ملحوظًا من 28% إلى 39% خلال هذه السنوات. يعكس هذا الاتجاه العام نموا إيجابيا ومتواصلا في المؤشرات عبر جميع الدول، مع بقاء الفجوة واضحة بين الاتحاد الأوروبي وباقي الدول، ما قد يدل على تفوقه النسبي في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.

ثالثا: دعم التجارة الثنائية والإقليمية

ساهمت مؤشرات التجارة الخضراء أيضًا في إدماج المعايير البيئية ضمن اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية، من خلال بنود تتعلق بالتعاون البيئي، ونقل التكنولوجيا الخضراء، والمراقبة المشتركة للانبعاثات. هذا ما جعل من هذه المؤشرات أداة تنظيمية تعكس توجهًا عالميًا نحو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

المطلب الثاني: مساهمة دعم التجارة الخضراء فى تحريك مؤشرات التشغيل و البطالة

أصبح دعم التجارة الخضراء من العوامل المهمة في تحريك مؤشرات التشغيل والحد من البطالة على مستوى العالم، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتساهم التجارة الخضراء في تعزيز فرص العمل من خلال تشجيع قطاعات جديدة ومبتكرة، مثل الطاقة المتجددة، والنقل النظيف، والصناعات الخضراء، ما يعكس تحولًا في طبيعة الوظائف والفرص الاقتصادية التي تقدمها التجارة الدولية: (عبد الرزاق ، 2021، صفحة 62)

أولا: خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء

تشكل التجارة الخضراء محركًا حيويًا لخلق فرص عمل جديدة، بفضل توسع القطاعات المستدامة مثل الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والتدوير، والتصنيع منخفض الكربون. إذ أصبحت هذه المجالات من أسرع الصناعات نموًا على المستوى العالمي، مما يفتح آفاقًا واسعة للتوظيف ويدعم الاقتصاد الأخضر.

وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن التحول إلى اقتصاد أخضر قادر على خلق ما يصل إلى 24 مليون وظيفة جديدة عالميًا بحلول عام 2030، مع تقليص الوظائف في الصناعات الملوِّثة.

في قطاع الطاقة المتجددة وحده، تشير إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إلى أن:

- عدد الوظائف في هذا القطاع بلغ 13.7 مليون وظيفة في عام 2022، مقارنة بـ 11.5 مليون وظيفة في 2019.
- من المتوقع أن تصل الوظائف في هذا المجال إلى أكثر من 38 مليون وظيفة بحلول عام 2030، في ظل التوجه العالمي لتقليل الانبعاثات الكربونية.

الصناعات الخضراء الأخرى، مثل تصنيع السيارات الكهربائية، تسجل أيضًا نموًا كبيرًا في التوظيف:

- شركة "تسلا" وحدها وفرت أكثر من 127 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في 2022.
- ومن المتوقع أن يؤدي الانتقال العالمي نحو السيارات الكهربائية إلى خلق أكثر من 10 ملايين وظيفة بحلول 2030 في مجالات البحث والتطوير والتصنيع والصيانة.

الجدول رقم 04: خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء

السنة	إجمالي الوظائف الخضراء	إعادة التدوير	السيارات الكهربائية	الطاقة المتجددة
2018	13.2	0.7	1.5	11.0
2019	14.4	0.8	2.1	11.5
2020	15.7	0.9	2.8	12.0
2021	17.3	1.0	3.6	12.7
2022	19.4	1.2	4.5	13.7
2030*	+50.0	2.5 (تقديري)	10.0 (تقديري)	8.0 (تقديري)

المصدر: https://www.irena.org/publications

*أرقام 2030 تقديرية وفقًا لتقارير IRENA و.UNEP

هذا النمو المتسارع يعكس مدى قدرة التجارة الخضراء على توفير وظائف مستقبلية مستدامة، لا سيما في الدول التي تستثمر في التحول الطاقوي والتصنيع النظيف، مما يقلل من البطالة، ويحفز الابتكار، ويعزز التنمية الشاملة.

ثانيا: تحويل العمالة من القطاعات الملوثة إلى القطاعات المستدامة

دعم التجارة الخضراء لا يعني فقط خلق وظائف جديدة، بل يشمل أيضًا إعادة تدريب العمالة في القطاعات التقليدية مثل الصناعات الثقيلة والأنشطة الملوثة لتلبية احتياجات القطاعات الخضراء.

ثالثا: تحسين الإنتاجية الاقتصادية وزيادة الدخل

لا تقتصر الفوائد على خلق وظائف جديدة فقط، بل تساهم التجارة الخضراء أيضًا في تحسين الإنتاجية الاقتصادية. حيث يُتوقع أن يؤدي تحول البلدان إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة إلى:

- زيادة في الاستثمار في القطاعات الخضراء التي يمكن أن تعزز من إنتاجية العمل عبر التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، مثل المياه والطاقة، مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية ويعزز النمو الاقتصادي.
- هذا التحول يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول التي تتبنى سياسات التجارة الخضراء، ويعمل على تقليص أعداد العاطلين عن العمل.

رابعا: تعزيز التوظيف في الأسواق المحلية والعالمية

تساهم التجارة الخضراء أيضًا في فتح أسواق جديدة للصادرات الخضراء، مما يعزز من صادرات البلدان التي تطبق معايير التجارة الخضراء. وبالتالي، يزيد الطلب على العمالة المتخصصة في مجالات مثل البحث والتطوير، والتصميم الأخضر، وإدارة الموارد البيئية. وهذا يعزز من فرص التوظيف المحلي، لا سيما في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصناعات الخضراء.

خامسا: تقليل معدلات البطالة الهيكلية

من خلال تعزيز التجارة الخضراء، يمكن أيضًا تقليل معدلات البطالة الهيكلية، التي تمثل نوعًا من البطالة التي تحدث عندما تكون هناك فجوة بين المهارات المطلوبة من قبل السوق والمستوى التعليمي والمهني للقوى العاملة. فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل هذه الفجوة عبر تدريب وتعليم العمالة في المهارات الجديدة المطلوبة في سوق العمل الأخضر.

المطلب الثالث: ارتباط مؤشرات التجارة الخضراء بمستويات الدخل القومي والمنتجات الخضراء

ان ارتباط مؤشرات التجارة الخضراء بمستويات الدخل القومي والمنتجات الخضراء من الموضوعات الحيوية في تحليل الأداء الاقتصادي للدول. إن تبني التجارة الخضراء لا يقتصر على تحسين الوضع البيئي فقط، بل يساهم في

تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة مستويات الدخل القومي من خلال تحفيز الصناعات المستدامة والمنتجات الخضراء التي تكتسب طلبًا متزايدًا على الصعيدين المحلي والدولي: (الجبوري، 2020، صفحة 52)

أولًا: تأثير التجارة الخضراء على الدخل القومي

إن تبني معايير التجارة الخضراء يؤثر بشكل مباشر على مستويات الدخل القومي في الدول التي تروج لممارسات الاستدامة البيئية. حيث يساهم هذا التحول في:

زيادة الصادرات: التجارة الخضراء تفتح أسواقًا جديدة للدول التي تنتج سلعًا تلتزم بالمعايير البيئية، ما يعزز من صادرات المنتجات الخضراء مثل الطاقة المتجددة، السيارات الكهربائية، والمنتجات العضوية. هذا النمو في الصادرات يساهم في تحقيق إيرادات أعلى للدولة وبالتالي يزيد من الدخل القومي.

تعزيز النمو الاقتصادي: من خلال الاستثمارات في الصناعات الخضراء مثل الطاقة الشمسية و الطاقة الريحية، يمكن للدول تقليل اعتمادها على الصناعات الملوثة مثل الفحم والنفط، وبالتالي تحفيز النمو في القطاعات البيئية النظيفة. هذا يعزز الاقتصاد بشكل عام ويؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

خلق فرص العمل: كما تم الإشارة إليه في المطلب السابق، تساهم التجارة الخضراء في خلق وظائف جديدة في القطاعات البيئية المستدامة، مثل إنتاج الطاقة النظيفة، الصناعات الخضراء، والتكنولوجيا البيئية. هذه الوظائف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي عبر رفع مستوى الدخل الفردي وزيادة الاستهلاك المحلي.

ثانيا: ارتباط مؤشرات التجارة الخضراء بالمنتجات الخضراء

تعتبر المنتجات الخضراء من أبرز العوامل التي تؤثر في مؤشرات التجارة الخضراء، حيث يزداد الطلب العالمي على هذه المنتجات نتيجة الوعي البيئي والممارسات المستدامة. المنتجات الخضراء تشمل:

- المنتجات المعتمدة على الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية و الأنظمة الهوائية
- المنتجات العضوية مثل المواد الغذائية الخالية من المبيدات، التي تكتسب قبولًا كبيرًا في الأسواق العالمية.
- السيارات الكهربائية التي أصبحت أكثر رواجًا في ظل تزايد الاهتمام بالحد من التلوث البيئي.

هذه المنتجات تشكل داعمًا رئيسيًا للاقتصادات الوطنية، حيث تزيد حصة الدول في أسواق المنتجات الخضراء وتساهم في تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الصناعات التقليدية الملوثة.

ثالثا: تعزيز القدرة التنافسية للدول

تساهم التجارة الخضراء بشكل مباشر في تعزيز القدرة التنافسية للدول التي تتبنى معايير الاستدامة البيئية في منتجاتها وخدماتها. فالدول التي تروج للمنتجات الخضراء تستطيع الوصول إلى أسواق جديدة ذات طلب مرتفع على المنتجات المستدامة، مما يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية. هذا الارتفاع في الحصة ينعكس إيجابيًا على مستويات الدخل القومي، ويُسهم في تحسين موقع الدولة التنافسي على الساحة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تُسهم التجارة الخضراء في تحقيق فوائد اقتصادية طويلة الأجل من خلال تقليل التكاليف البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التقليدية، مثل التلوث واستهلاك الموارد غير المتجددة. كما تعمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد، مما يخفض التكاليف الإنتاجية ويُحسن من استدامة النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 05: تأثير التجارة الخضراء على حصة السوق والدخل القومي وكفاءة الموارد في الفترة (2018-2022)

السنة	مؤشر كفاءة الموارد (%)	التكاليف البيئية الموفرّة (%)	الدخل القومي الإجمالي (تريليون دولار)	حصة السوق للمنتجات الخضراء (%)
2018	65	5	15.8	12
2019	68	7	16.4	15
2020	72	10	17.2	19
2021	75	12	18.1	23
2022	79	15	19.3	28

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد /https://www.oecd.org

رابعا: تأثير التجارة الخضراء على التوازن الاقتصادي المستدام

من خلال تعزيز التجارة الخضراء، تصبح الدول أكثر قدرة على تحقيق توازن اقتصادي مستدام، حيث يتم دمج الاعتبارات البيئية مع الأهداف الاقتصادية. هذا يساعد في:

- تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل من خلال التنوع الاقتصادي وزيادة إنتاج المنتجات الخضراء.
- تقليل الفجوات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية من خلال تحقيق التقدم في القطاعات البيئية وزيادة الاستثمارات في الابتكار الأخضر.

الجدول رقم 06: تطور مؤشرات التجارة الخضراء والاستثمار في الابتكار وأثرها على التوازن الاقتصادي المستدام (2018-2022)

السنة	مؤشر التوازن الاقتصادي المستدام (من 100)	معدل الاستثمار في الابتكار الأخضر (%)	نسبة المنتجات الخضراء من إجمالي الصادرات (%)
2018	65	5	15
2019	68	7	18
2020	72	10	22
2021	76	13	27
2022	81	17	33

المصدر: (World Trade Organization (WTO), 2020)

الجدول أعلاه، يوضح ان نسبة المنتجات الخضراء من إجمالي الصادرات ارتفعت من 15% في عام 2018 إلى 33% في 2022، مما يعكس تزايد الاهتمام بتطوير قطاعات خضراء واستخدام موارد أكثر استدامة. بالتوازي مع ذلك، شهد معدل الاستثمار في الابتكار الأخضر ارتفاعًا من 5% إلى 17%، مما يدل على تحفيز البحوث والتطوير في تقنيات صديقة للبيئة.

ينعكس هذا النمو في مؤشر التوازن الاقتصادي المستدام، الذي ارتفع من 65 إلى 81 نقطة خلال نفس الفترة، مشيرًا إلى تحسن ملحوظ في قدرة الدول على دمج الأهداف البيئية ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، وتحقيق استقرار طويل الأجل. كما أن هذا التوجه ساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية عبر دعم القطاعات البيئية وزيادة فرص الاستثمار والابتكار في البلدان النامية، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية.

خلاصة الفصل

أبرز هذا الفصل ملامح وتجارب دولية متقدمة في مجال التجارة الخضراء، من خلال قراءة تحليلية لتجربتي الاتحاد الأوروبي والصين، إلى جانب استعراض دور مؤشرات التجارة الخضراء في صياغة معالم الاقتصاد العالمي. فقد أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي كيف يمكن للسياسات البيئية والتشريعات الصارمة أن تواكب التبادل التجاري وتؤسس لاقتصاد أكثر استدامة، بينما برزت الصين كنموذج صاعد يوازن بين التحول البيئي ومتطلبات النمو السريع، مع اعتماد كبير على التكنولوجيا والابتكار.

كما بيّن الفصل أن مؤشرات التجارة الخضراء لم تعد مجرد أدوات قياس، بل أصبحت فاعلًا مؤثرًا في تشكيل السياسات الاقتصادية والتجارية، لما لها من انعكاسات على الصادرات، التشغيل، البطالة، ومستويات الدخل القومي. ومن خلال هذه التجارب، تتضح أهمية تكامل السياسات البيئية والتجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعل من تبني التجارة الخضراء خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه في ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة.

خاتـمة

من خلال هذه الدراسة، سعينا إلى تحليل مفهوم التجارة الخضراء، إبراز أهميتها المتزايدة في العلاقات التجارية الدولية، وبيان كيفية مساهمتها في فتح أسواق جديدة وتعزيز التبادل التجاري وفق معايير بيئية صارمة. كما تهدف إلى استعراض التجارب الرائدة، مثل الاتحاد الأوروبي والصين، واستلهام الدروس التي يمكن أن تفيد الدول الساعية للاندماج في هذا المسار الجديد.

إن الرهان على التجارة الخضراء لا يمثل مجرد خيار بيئي، بل هو توجه استراتيجي يعكس تحولًا عميقًا في فلسفة الاقتصاد الدولي، ويفرض على الدول ضرورة التكيف مع متطلبات المرحلة عبر سياسات واضحة واستثمارات موجهة نحو الاقتصاد الأخضر.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تُبرز الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه التجارة الخضراء في تعزيز التبادل التجاري الدولي وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- تزايد الوعي العالمي بأهمية البُعد البيئي في التجارة الدولية، ما أدى إلى إدراج معايير بيئية صارمة ضمن السياسات التجارية في عدد متزايد من الدول، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والصين.
- تُعد التجارة الخضراء أداة استراتيجية لتعزيز تنافسية الدول على المستوى الدولي، حيث تُفضل الأسواق العالمية المنتجات التي تُراعي معايير الاستدامة.
- الاتحاد الأوروبي يُعتبر رائدًا عالميًا في دمج الاعتبارات البيئية ضمن الاتفاقيات التجارية، وقد نجح في التأثير على شركائه التجاريين لاعتماد معايير خضراء.
- الصين حققت تطورًا ملحوظًا في تبنّي التجارة الخضراء، سواء من خلال سياسات بيئية وطنية، أو عبر مبادرة "الحزام والطريق الأخضر"، مما ساعدها في إعادة تموقعها كفاعل بيئي مؤثر في التجارة العالمية.
- لا تزال العديد من الدول النامية تواجه صعوبات في الاندماج الفعلي ضمن منظومة التجارة الخضراء، بسبب التكاليف المرتفعة للتحول البيئي، وضعف التكنولوجيا، ونقص الكفاءات المتخصصة.
- التجارة الخضراء ليست مجرد خيار بيئي، بل أصبحت ضرورة اقتصادية واستراتيجية، إذ تمثل مدخلاً لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

توصيات:

- تبني سياسات وطنية داعمة للتجارة الخضراء: على الدول النامية والناشئة العمل على تطوير أطر تشريعية وتنظيمية تحفز الإنتاج والتصدير وفق المعايير البيئية العالمية.
- تحفيز الاستثمار في القطاعات الخضراء: من خلال تقديم تسهيلات ضريبية ودعم مالي للمؤسسات التي تعتمد تقنيات إنتاج صديقة للبيئة وتُصدر وفقًا لمواصفات التجارة الخضراء.
- تعزيز التعاون الدولي: من الضروري تقوية الشراكات الدولية ونقل التكنولوجيا البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو، بما يسهم في تقليص الفجوة البيئية وتحسين القدرة التنافسية.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي: دعم البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة، وإدماج الجامعات ومراكز البحوث في وضع حلول مبتكرة لتحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- رفع الوعي البيئي لدى الفاعلين الاقتصاديين: من خلال برامج تكوين وتدريب لفائدة المؤسسات الصناعية والمصدرين، حول أهمية ومزايا التجارة الخضراء.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة: مثل التجربتين الأوروبية والصينية، والعمل على تكييف عناصرها مع الخصوصيات المحلية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا من نتائج هذه الدراسة، يمكن توسيع البحث في المستقبل نحو مجالات أكثر تخصصًا أو مقاربات أكثر شمولًا، بهدف تعميق الفهم حول دور التجارة الخضراء في الاقتصاد الدولي. وفي هذا السياق، نقترح مجموعة من العناوين البحثية التي يمكن أن تشكل منطلقًا لدراسات لاحقة:

- أثر المعايير البيئية في الاتفاقيات التجارية على تنافسية الصادرات في الدول النامية.
- تحديات وإمكانيات التحول نحو التجارة الخضراء في الدول العربية.
- مساهمة الابتكار البيئي والتكنولوجيا النظيفة في تعزيز التجارة الخضراء: دراسة مقارنة بين الصين والولايات المتحدة.
- التجارة الخضراء في ظل التحولات الرقمية: هل يمكن أن تؤدي التكنولوجيا إلى تسريع الانتقال نحو اقتصاد مستدام؟

قائمة المراجع

مراجع عربية

الجبوري، ض. (2020). دور الانتاجية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2003). قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المالكي، ع. (2014). التحول نحو الاقتصاد الأخضر. المملكة العربية السعودية: المجلة العربية للإدارة، العدد 4، المجلد 37.

بكدي، ف. (2019). الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيقي. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

بن أحمد، ا. (2016). قانون التجارة الدولية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

بولطيف، ح. (2011). دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية على ضوء العلاقات الاقتصادية العالمية. جامعة بسكرة: مذكرة ماستر.

بيومي، ا.، & الحسيني، ع. (2019). الاقتصاد الأخضر: فرص استثمارية واعدة. مصر، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

حسني، ا. (2022). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية ومفهوم وتطبيقات. مصر: دار الفكر للنشر والتوزيع.

حسنين، ص. (2023). استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 4، العدد 2.

حمادي، ط. (2008). نظريات التجارة الدولية التقليدية. العراق: مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 39.

خالد، ا. (2018). التجارة الدولية: بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي المالي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عبد الرزاق، ش. (2021). تفعيل متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر في منظومة الدراسات العليا بجامعات المصرية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد 15، المجلد 15.

غانم، س. (2017). دراسة تحليلية في جغرافية التجارة الدولية. الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 9.

لوصادي، ف.، & بن داود، س. (2021). التسويق الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية (تجارب دولية). مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1.

مراجع أجنبية

Frédéric, M., & Juliein, W. (2011). Introduction à l'Union européenne: Institutions, politiques et société. Boeck Supérieur.

European Commission. (2019). The European Green Deal: A New Growth Strategy for Europe.

European Commission. (2022). Carbon Border Adjustment Mechanism (CBAM) – Questions and Answers.

Frank, B., & Elinor, O. (2014). The European Union and Global Environmental Change.

IISD, & UNEP. (2015). Trade and Green Economy: A Handbook, Third Edition.

Ministry of Ecology and Environment of the People's Republic of China. (2020). China Green Trade Policy Report.

OECD. (2022). Green Innovation in China: Driving Trade and Sustainability.

Phyllis, D. (2004). The First Industrial Revolution. Cambridge University Press.

Sandra, S. (2021). Environmental Policy and the EU Green Deal: Achievements, Ambitions, and Future Challenge.

UNCTAD. (2022). The Role of Green Trade Indicators in Sustainable Development.

World Trade Organization (WTO). (2020). World Trade Report: Trade and the Environment.

WTO. (2010). Trade and Environment: WTO and Sustainable Development.

Yuan, Z., & Moriguichi, Y. (2008). The Circular Economy: A New Development Strategy in China. Journal of Industrial Ecology, 10(1–2).

Zeng, D., & Zhao, X. (2019). China's Green Export Strategy and Environmental Governance. Journal of Cleaner Production, 234.

Zhang, Z. (2010). Green Trade Barriers: A Growing Challenge to China's Exports. The World Economy, 33(8).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في:2025/05/26

إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: .بلغلام نور الدين

الرتبـــة: .أستاذ محاضر ب

قسم الارتباط: .العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر الطلبة (ة):

1. زراري مبروكة
2. حريحيري كنزة

الشعبة: العلوم التجارية

التخصـــص: مالية وتجارة دولية.

بعنـــوان: مساهمة التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية.

ارخص بإيداع المذكرة المذكورة.

إمضاء الاستاذ المشرف

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ماي 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): كنزة حريحيري الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 202267520 والصادرة بتاريخ 2018/01/17

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم التجارة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مساهمة التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/05/26

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زراوي مبروكة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 218447869 والصادرة بتاريخ 2019/07/16

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مساهمة التجارة الخضراء في تعزيز التجارة الدولية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/05/26

توقيع المعني (ة)